بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله نستعينه و نشكره على منه و كرمه و توفيقه لي لإتمام حصيلة هذا البحث المتواضع.

من اعداد: ب.عبدالرحمان.

السن: 29 سنة.

البلد: الجزائر.

المستوى الدراسي: جامعي ليسانس في العلوم الاقتصادية اختصاص اقتصاد و تسيير مؤسسة.

نشكر الله عز و جل الذي وفقنا في المسيرة الدراسية و نحمده على منحه العون و الصبر لنا حتى أتممنا هذا العمل المتواضع بفضل الله سبحانه و تعالى, و التي نرجو أن تكون مرجعا لمن يقرأها.

" اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى".

الى نور القلوب وسيد الوجود سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

والى كل من قال الله فيهما :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

Abdo.bady90@yahoo.com

اقتصاد العمل:

الانظمة الاقتصادية:

1- **اشكالية ألاقتصاد** اشكالية الاقتصاد مبنية على أساس التوفيق ما بين مبدأين أساسيين هما: مبدأ محدودية الموارد و مالا نهائية الطلب.

2- **أ/ مبدأ محدودية الموارد:** و نقصد بهذا المبدأ أن مجموع الموارد الطبيعية و البشرية محدودة في زمن معين في اقتصاد معين .

أ/ 1- الموارد ألطبيعية تنقسم الى قسمين: **1/ الموارد ألخام** و هي مجموعة الموارد الموجودة في شكلها الاصلي سواءا في باطن الأرض أو على سطحها مثال: البترول، الحديد، الخشب، الأراضي الزراعية....الخ. **2/ رؤوس الأموال:** و هي تمثل تلك الموارد المادية التي تشاف اليها قيمة اشافية زيادة عن قيمتها الأصلية و تتكون هذه الموارد من : آلات، مصانع، و منشئات تحتية و لا نقصد بها ألنقود و يرمز لها في الاقتصاد ، و العنصر الكلي بالحرف K.

أ/ 2- الموارد البشرية: لها عنصرين و هما: ا**1- اليد العاملة:** و التي تمثل تلك الجهود التي يستطيع الأشخاص القادرين و الراغبين على بذلهان و العنصر الثاني هو **ألمقاولة** (ارباب العمل) و هي تمثل تلك الشريحة من المجتمع التي تتقبل تحمل الاخطاء من اجل الربح.

ب/ ما لا نهائية الطلب: لما نتكلم على ما لا نهائية الطلب فإننا لا نقصد به اشباع رغبات شخص ما في لحظة معينة، بل نقصد به مجموع رغبات أفراد المجتمع في اقتصاد معين في فترة زمنية معينة.

((((ان الاشكالية الموجودة في الاقتصاد تعتبر عن مدى التوفيق ما بين مالا نهائية الطلب و محدودية الموارد و الذي يتجسد في فعالية النظام الاقتصادي فأحسن نظام اقتصادي هو ذلك النظام الذي يوفر على مستوى من الرغبات باستعمال الموارد التي بحوزته)))) .

منحنى امكانيات الإنتاج: لنفترظ ان الاقتصاد الوطني ينتج سلعتين ∝ ، β مثل الحليب و الخبز، و لنفترظ انه يمكن رسم الجدول التالي اين تبين فيه أقصى انتاج للسلعتين باستعمال الموارد الموجودة في باطن الأرض.

5	4	3	2	ὰ
3	4	5	6	B

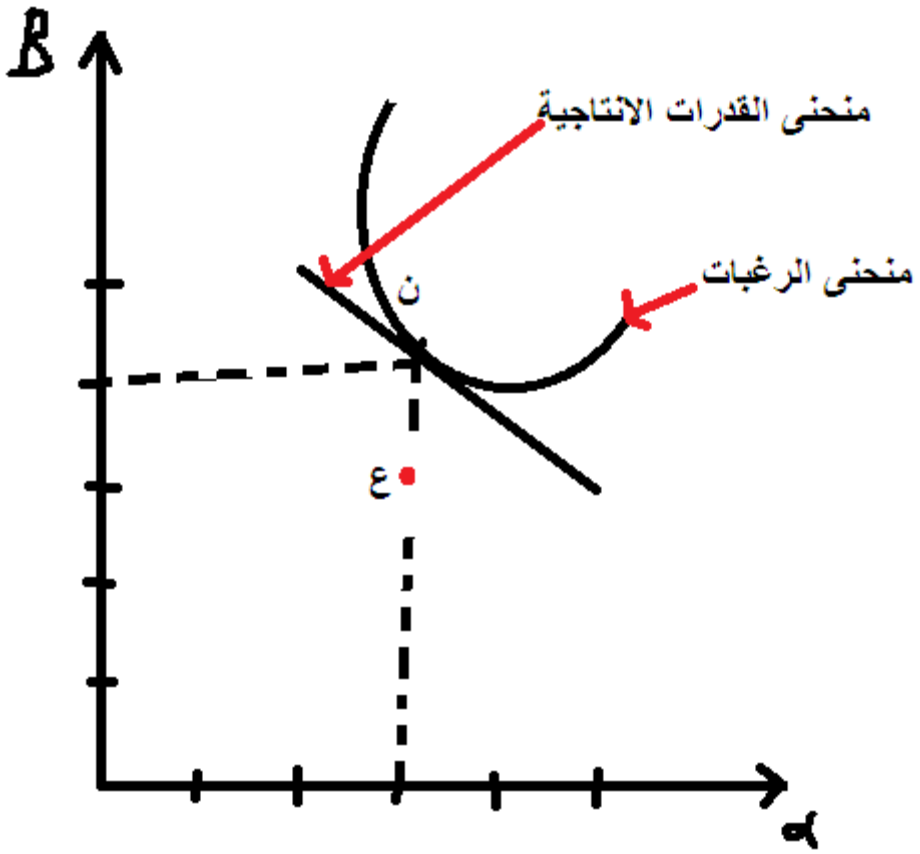

النقاط الموجودة تحت المنحنى هي نقطة ممكنة (ممكن الحصول عليها) حيث أن الاقتصاد يمكن أن ينتج في النقطة (ع) 3 وحدات من ὰ و 3 وحدات من B و لكنه اذا تقبل هذه النقطة فانه سيستغني عن جزء من موارده و بالتالي فان النظام الاقتصادي الفعال سيخلق قوى تدفع النقطة (ع) نحو المنحنى امكانيات (قدرات) الإنتاج، و من ثم نستخلص ان منحنى امكانيات الانتاج يعبر عن مجموع النقط التي تبين أقصى انتاج ممكن في حدود الموارد الطبيعية البشرية الموجودة.

منحنى الرغبات: هو منحنى عكسي و يبين مجموعة الثنائيات التي يكون فيها اشباع المجتمع قد وصل الى أقصاه، و من ثمة فان نقطة التوازن (ن) تكون تتحقق إلا في نقطة واحدة و هي في النقطة (ن) و من هنا نستخلص ان النظام الاقتصادي الفعال هو ذلك الاقتصاد الذي يدفع بكل نقطة داخل منحنى الامكانيات الانتاج نحو نقطة التوازن (ن)، (أي من (ع) نحو (ن))

نشأة الانظمة الاقتصادية :

مثال: لنفترض أن اقتصاد ما مكون من 3 أشخاص A B C حيث أن المستوى المعيشي الأدنى لكل واحد منهم هو 1 (يعادل 1) أما امكانيات الانتاج فتعادل 5 و في هذا الاقتصاد.

فالتساؤل يكون كيفية تنظيم الاقتصاد لتلبية حاجيات المواطن؟.

01-في حالة سوق حرة و ملكية خاصة، اين لا وجود لتدخل حكومي فان رغبات المواطنين ستكون منحصرة في تلبية المستوى المعيشي بالنسبة للأغلبية و تحقيق فائض للربح بالنسبة للأقلية و هي تمثل مجموعة المقاولين، و من ثم فان المقاول سوف يقترح قدراته للأفراد الآخرين مقابل دخل اضافي يكون له بمثابة الربح و يقدر بوحدتين (02) و منه فان الناتج الكلي

Y=c+s y=5=3+2 ; c=3 و نحصل على نظام هرميكما هو موضح بالشكل التالي:

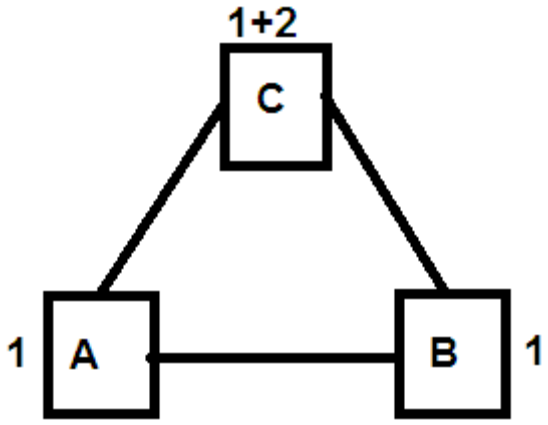

و منه نستنتج ان هذا النظام يوافق النظام الرأسمالي اين الأقلية تستغل الأغلبية محتفظة لنفسها بالادخار و تسمح للآخرين بالعيش (=الاستهلاك) فقط و هذا النظام يتميز بالملكية الخاصة و اقتصاد السوق كميكانيزم مسيير (تنظيمي) للانسان.

2 – بالمقابل يمكن اعتبار نظام اقتصادي آخر و هو النظام الاشتراكي الذي يستوجب الملكية العامة و الاقتصاد الموجه كميكانيزم تنظيمي للاقتصاد، في هذه الحالة فان الافراد الثلاثة يتفقون بالأغلبية على انشاء حكومة مسيرة في مكان المقاول الخاص، في هذه الحالة تقوم الحكومة بإنتاج 05 وحدات و توزعها بالمساواة على الأفراد A B C(المجتمع)أي كل واحد منهم سيحصل على 1 + ½ (1.66=3/5) مما يجعل الاغلبية في مستوى معيشي أرقى من حالة الاقتصاد الرأسمالي.

ملاحظة: في الحقيقة قدرة الحكومة على انتاج 5 وحدات مرهونة بقدرتها على تسيير الاقتصاد بنفس الوتيرة كما يفعله المقاول في (الرأسمالية) الاقتصاد الرأسمالي و هذا غير صحيح دوما اين التجربة العالمية تبين ان الحكومة اقل فعالية من المقاول .

3- يعتبر النظام الرأسمالي نظام وسيط بين النظام الاشتراكي و الرأسمالي حيث يتحقق فيه احسن مميزات النظامية فالمقاول المسلم اعتمادا على عقيدته الدينية فانه سيعمل بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم "" العمل عبادة"" و من ثمة سوف يوجه جزءا من ارباحه نحو المنفعة العامة لصالح الامة و منه فانه ينقص ثمن من ارباحه من اجل توزيعها لباقي افراد المجتمع و منه تتحسن معيشة افراد المجتمع و فكرة النظام الاسلامي عن طريق اعادة توزيع المداخيل تستعمل في الدولة الأخرى عن كريق التضامن الاجتماعي و ذلك بجمع الضرائب و توزيعها على الأفراد.

4- 1-4/ منحنى الأنظمة الاقتصادية:

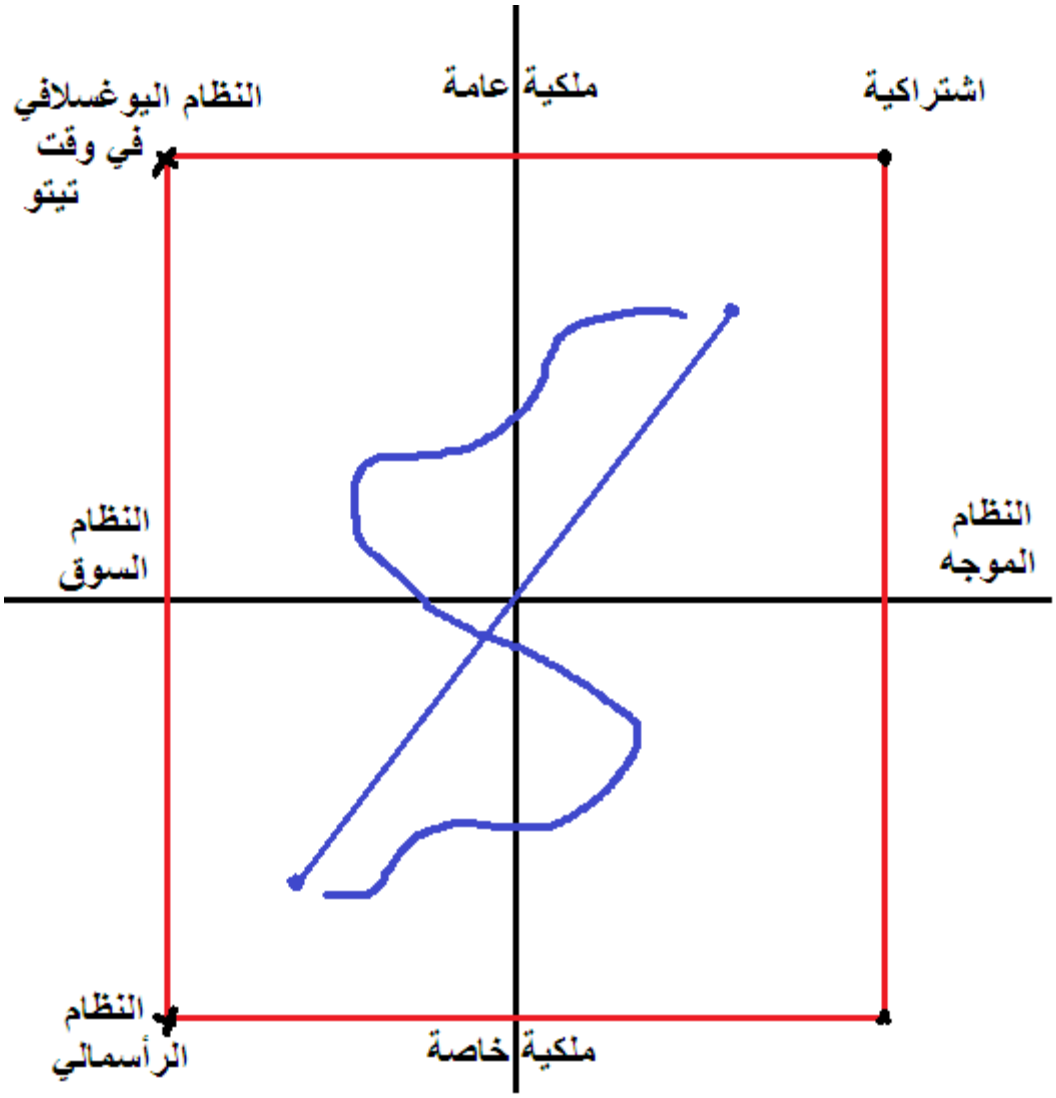

يمكن انجاز المخطط السابق ، و يمكن تعليق 4 نقاط على هذا المخطط (المنحنى) :

النقطة الاولى توافق النظام الرأسمالي الذي يتمتع بالملكية الخاصة و اقتصاد السوق.

و تناظره النظام الاشتراكي الذي يتميز بالاقتصاد الموجه و الملكية العامة، كذلك يمكن تعيين نظام ألمانيا النازية و الذي يتميز بالنظام الموجه و الملكية الخاصة يناظره النظام اليوغسلافي لتيتوا بملكيته العامة و نظام السوق.

و اذا جمعنا هذه النقط 4 في مربع يمكن ان نستنتج عدد لا يحصى له من الانظمة التي تتفاوت حسب مقدار الملكية العامة و الخاصة و تطور النظام الموجه و اقتصاد السوق، و من ثمة فان انتقال بلد من نظام الى آخر مثل الجزائر من نظام القريب من الاشتراكي الى النظام القريب الى الرأسمالي قد يتم عبر مالا نهاية من المسارات و لو ان المسار الأقرب

هو المستقيم الذي يجمع بين النقطتين و كل المسارات مبطأ لها اسباب سياسية ، اجتماعية، و حتى ثقافية.

اقتصاد السوق:

هو ميكانيزم ضبط الاقتصاد الوطني و يعتمد على 4 أسس أساسية و هي **1/** التحكم بالأسعار ، **2/** المنافسة ، **3/** حرية المقاولة ، **4/** المصلحة الشخصية كدافع أساسي.

1/ التحكم بالأسعار: يعني أن التوازن في الأسواق يتم على أساس مرونة الأسعار ، أين تقلبات هذه الأخيرة توازن ما بين الطلب و العرض، هذا التوازن الأوتوماتيكي يفسره العالم آدم سميث بفكرة اليد الخفية (la mane invisible) .

2/ المنافسة: فكرة المنافسة تتنافى مع فكرة الاحتكار حيث أن الاحتكار يؤدي بثبوت الاسعار في الاقتصاد مما يؤدي الى شدة التنافر مع فكرة التحكم و الاسعار (أي يتناقضان) – المنافسة هو ذلك الميكانيزم الذي يدفع بالاقتصاد الى العمل بمعيار مرونة الأسعار.

3/ حرية المقاولة: نفترض عدم قدرة الحواجز الادارية و لاقتصادية أمام المقاولين في اعمالهم التجارية و الصناعية.

4/ المصلحة الشخصية كدافع أساسي: تعتبر المصلحة الشخصية ذلك الدافع الاساسي للمقاول الذي تعتبر المتدخل الرئيسي للأسواق.

الشروط المعاصرة لقيادة اقتصاد السوق: و هي ثلاثة : 1) رأس المال و التكنولوجيا ، 2) التخصص ، 3) النقود.

1) **رأسالمال و التكنولوجيا** : في اقتصاد السوق المعاصر فان التكنولوجيا و رأس المال يلعبان أدوار اساسية حيث ان وجودهما يسمح للمقاولين التنافس مع الاسواق الاخرى خاصة الاجنبية و نظرا لتكتل الاقتصاديات و العولمة و ذلك في اطار المنظمة العالمية للتجارة O M C.
2) **التخصص** : التخصص يأخذ دور أساسي في اقتصاد السوق الشيء الذي لاحظه دافيد ريكاردو عند تفسيره للتجارة العالمية عن طريق نظريته المزايا المقارنة ، و حسب هذه النظرية فان التجارة العالمية تقوم على أساس تخصص كل بلد فيما يجيد فيه، و يمكن تطبيق هذه الخدمة على الاقتصاد الوطني حيث أن باستعمال الموارد

البشرية و المادية في الوقت و المكان ألازم سيؤدي حتما من الاستعمال الأحسن لهذه الموارد و بالتالي الى تحسين أداء الاقتصاد و منه فان المنافسة خاصة في اطار العولمة لن تكون كاملة الى اذا وفقط اذا استعمل مبدأ التخصص.

3) **النقود:** النقود تسهل المبادلات التجارية فهي مقياس للقيمة يقبلها جميع أفراد الذين يتبادلون بهذه النقود في رقعة جغرافية معينة.

الدورة الاقتصادية:

هناك دورتين متعاكستن ، دورة مادية و دورة نقدية ، نلاحظ انهما منفصلتان و هذا ما يدعى بحيادية النقود أي ان النقود لا تؤثر على الانتاج.

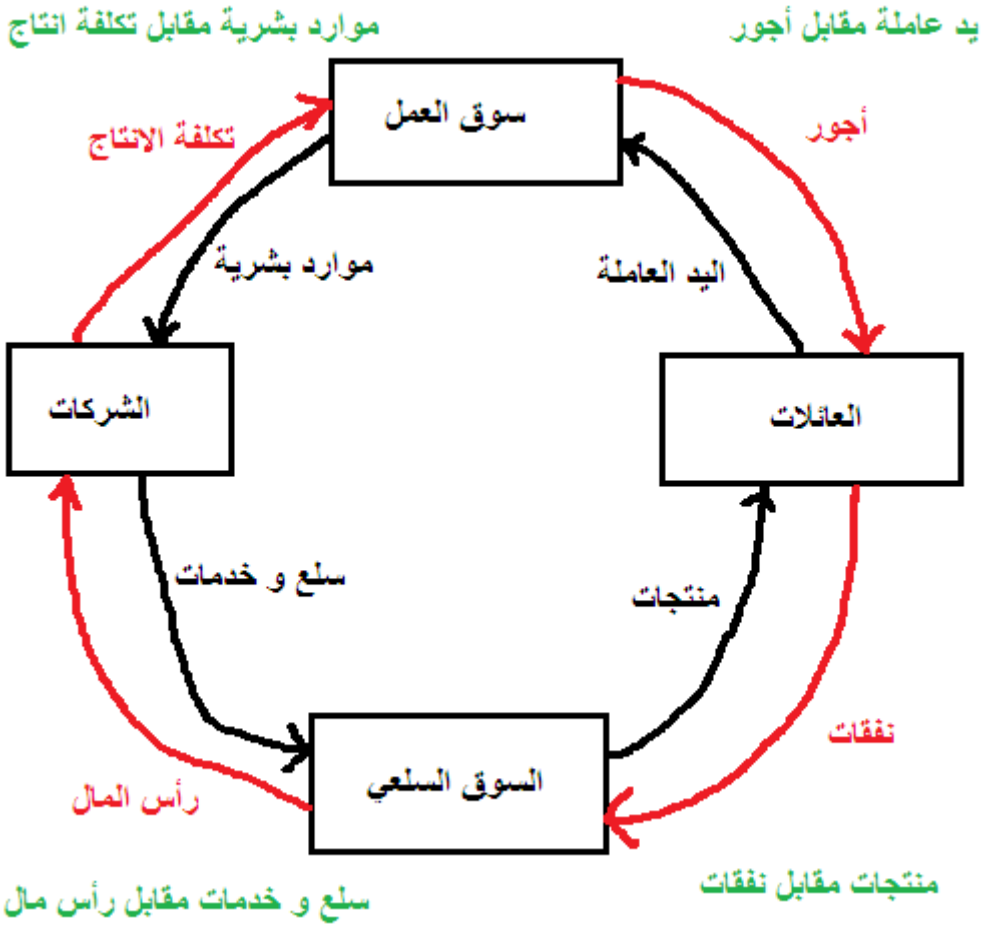

الدورة الاقتصادية (دورة المداخيل): تعتبر على العلاقة الموجودة ما بين الأسواق و قطاع العائلات البشرية ، نلاحظ وجود دورتين متعاكستين في الاتجاه **الدورة الاولى**: مادية و

الدورة الثانية : نقدية و هذين الدورتين لا يتقاطعان أبدا و تدعى هذه الفكرة بفكرة حيادية النقود، أي أن كمية النقود لا تؤثر على كمية الإنتاج، و هذه الفكرة صحيحة إلا في حال اقتصاد السوق و حالة كلاسيكية بدون وجود قطاع حكومي.

نقائص اقتصاد السوق:

يمكن تصنيف هذه النقائص على أربعة:

1- **تحميل الاعباء للآخرين: (تحميل الغير للأعباء):** أحسن مثال لفهم القضية تتمثل في استغلال الشركات الخاصة للموارد الوطنية من أجل تحقيق مستوى أعلى للأرباح فعلى سبيل المثال تلويث الشركات للبيئة يؤثر سلبا على صحة المواطنين و بما ان هذه الخسارة التي يتحملها المواطنين لا تعبر كليا من طرف الشركات فإننا نستخلص أن الشركات الخاصة في اقتصاد السوق تنتج بتكلفة أقل من التكلفة الحقيقية (التي تشمل تعويض المواطنين، و منه فان عرض الشركات الخاصة يكون أكبر من المستوى الحقيقي أي يمكن أن نقول أن الشركات الخاصة في اقتصاد السوق تمص دماء المواطنين).
2- **تموين المنشآت العمومية:** المصلحة العامة في الوطن تقتضي انشاء مرافق عمومية من طرق معبدة و شبكة لتصريف المياه و الانارة العمومية و الحدائق و المنشئات الصحية التي توفر مستوى معيشي مقبول للمواطنين لكن للأسف فان الشركات الخاصة في اطار اقتصاد السوق لا تمول مثل هذه المشاريع نظرا لضخامتها و من ثم فان الشركات الخاصة تستفيد فقط من هذه المشاريع مما يدفع الى وجود تدخل حكومي من أجل تموين مثل هذه المشاريع. (أي أن المؤسسات الخاصة لا تمون هذه المشاريع: الصحة ....الخ .
3- **تحقيق العدالة الاجتماعية**: النظام الرأسمالي يدفع للمجتمعات نحو الطبقية و عدم تدخل الدولة يؤدي الى تزايد فجوة المداخيل بين الطبقة الفقيرة و الطبقة ألغنية الشيء الذي يسبب مشاكل ذات أبعاد اجتماعية و سياسية على سبيل المثال خلف الكراهية بين الطبقات، ذات أبعاد اقتصادية حيث ان انقراض الطبقة ذات المداخيل المتوسطة تؤدي الى انخفاض مستوى الاستهلاك و من ثم الانتاج في الوطن نظرا للاختلاف الميل احدي للاستهلاك من طبقة الى أخرى.
4- **ضرورة اشباع سياسات اقتصادية كلية:** نجد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 انتقد كينز بشدة الفكر الكلاسيكي الذي يتوقع فيه التشغيل الكامل أي أن الكلاسيك يقولون أن اقتصاد السوق ينظم نفسه بنفسه، و يحقق دوما التشغيل الكامل لكن كينز ينتقد هذه الفكرة و يقول أنه لا وجود لسوق العمل لأن في حالة بطالة فان الشركات وحدها (انظر للمنحنى) تحدد مستوى التشغيل الذي لا يوافق عموما حتى لا يكون

دوما مستوى التشغيل الكامل و منه يستنتج كينز أن اقتصاد السوق لا يستطيع أن يسير (ينظم) نفسه بنفسه و منه فعلى الدولة (الحكومة) التدخل في الشؤون الاقتصادية عن طريق سياسات اقتصادية كلية تسمح للوصول الى التشغيل الكامل.

مثال: سوق عمل عند الكلاسيك هي عبارة عن منحنى العرض و الطلب على اليد العاملة كما هو في المنحنى.

بالنسبة للطلب على اليد العاملة فانه كلما انخفضت الاجور الحقيقية w/p كلما ادى هذا الى انخفاض تكاليف انتاج الشركات مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على اليد العاملة Lp أي وجود علاقة عكسية بين w/p الاجور الخقيقية و اليد العاملة L.

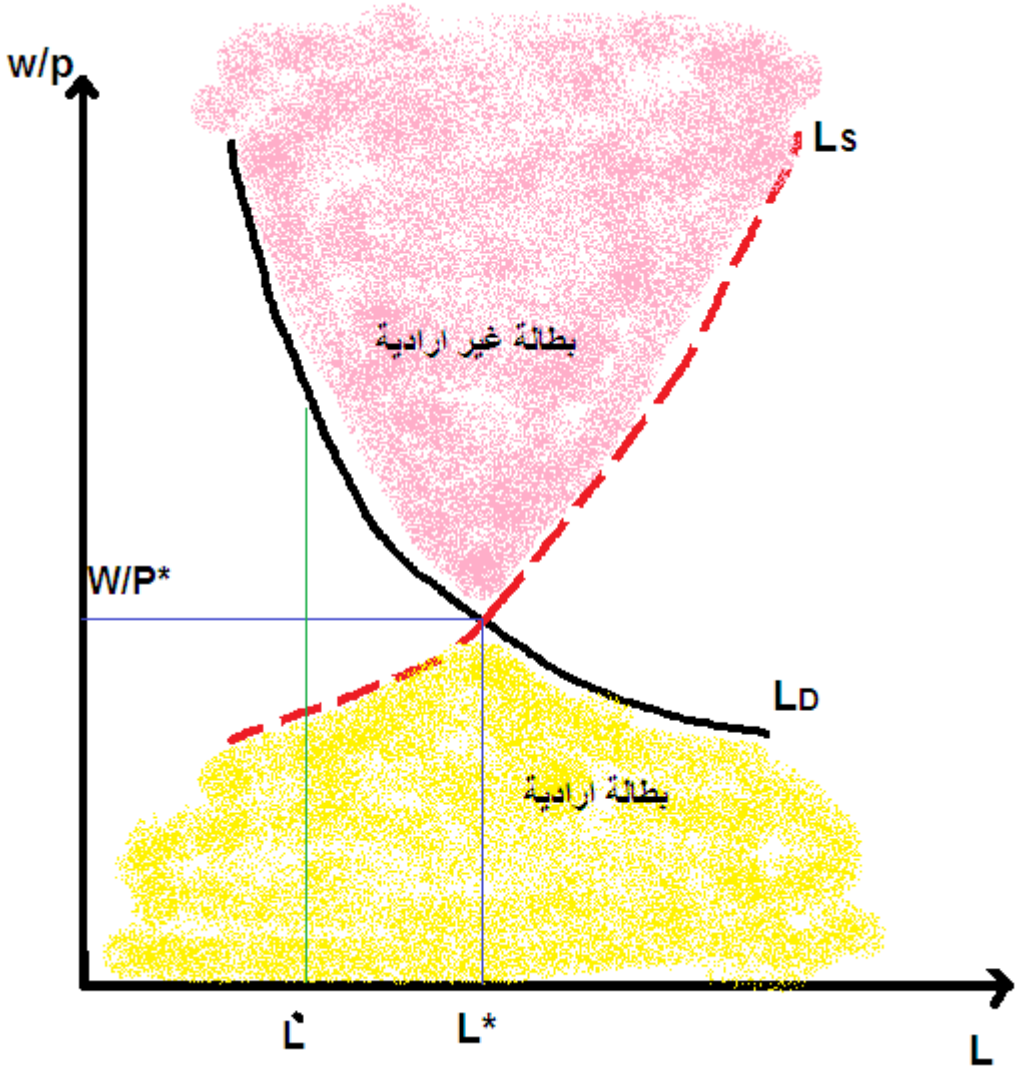

اما منحنى العرض على اليد العاملة Ls فهو عبارة عن علاقة طردية بين w/p و Ls أي ان ارتفاع w/p يؤدي الى ارتفاع Ls.

- و يحدث اللتوازن آليا في سوق العمل حسب الكلاسيك عند نقطة تقاطع Ls و LD ، عند نقطة (*L ، *W/p) و هي تمثل نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
- أما كينز فانه يرى أنه لا وجود لهذه الآلية التي تحدد نقطة التوازن بل أن الشركات هي وحدها القادرة على تحديد نقطة التوازن مثلا زيادة اليد العاملة أو الانقاص منها في الشركة يؤدي الى تغيير نقطة التوازن و تصبح في وضع لا يساوي نقطة التشغيل الكامل *L، مثلا في L' ففي أزمة 1929 م كانت هناك بطالة غير ارادية لهذا اقترح وجوب تدخل الدولة لتنظيم هذا الاقتصاد عن طريق سياسات اقتصادية كلية للوصول الى التشغيل الكامل.

الفائدة = رقم الأعمال – التكاليف (الاجور)

$\pi = pQ - WL$ w/p الاجور الحقيقية

$\frac{dQ}{dL}$ الانتاجية الحدية لليد العاملة L

بما ان اقتصاد السوق يرتكز على مبادئ أساسية و التي تتمثل في المنافسة و المصلحة الشخصية فان الكلاسيك اعتمدوا على قطاع المنافسة التامة لوضع نموذج للطلب على اليد العاملة و من المعروف ان قطاع المنافسة التامة يمتاز بعدم التأثير على الأسعار و الأجور في الاقتصاد و من ثمة يمكن اعتبارهما ثوابتا خارجة عن النموذج.

- في اطار المنافسة التامة أرباح الشركات π تعادل الفرق ما بين رقم الأعمال أي (pQ) الاسعار في الكميات، و و تكاليف الانتاج (W.L)، الاجور الاسمية في التشغيل (اليد العاملة) و منه يمكن كتابة هذه المعادلات :

$d\,pQ - d\,WL = 0$ بما ان p ; w ثوابت فانه:

نستنتج من هذه العبارات أن شركات المنافسة التامة في ضل تحقيق المصلحة الشخصية و منه تعظيم أرباحها سيكون سلوكها يوافق المعادلة التالية:

أي أن الانتاجية الحدية لليد العاملة $\frac{dQ}{dL}$ تعادل (تساوي) مستوى الاجور الحقيقية w/p.

لتحديد معادلة الطلب على اليد العاملة يجب اخراج كمية الانتاج من المعادلة و ذلك باستعمال دوال الإنتاج، و هي دوال من نوع $Q = f(L)$ و من ابرز هذه الدوال هي دوال من الشكل cood-douglas أي ان $Q = A.N^{\alpha}.K^{1-\alpha}$ اين $\alpha < 1$

و من هذا نستنتج المشتقة بالنسبة الى L هي:

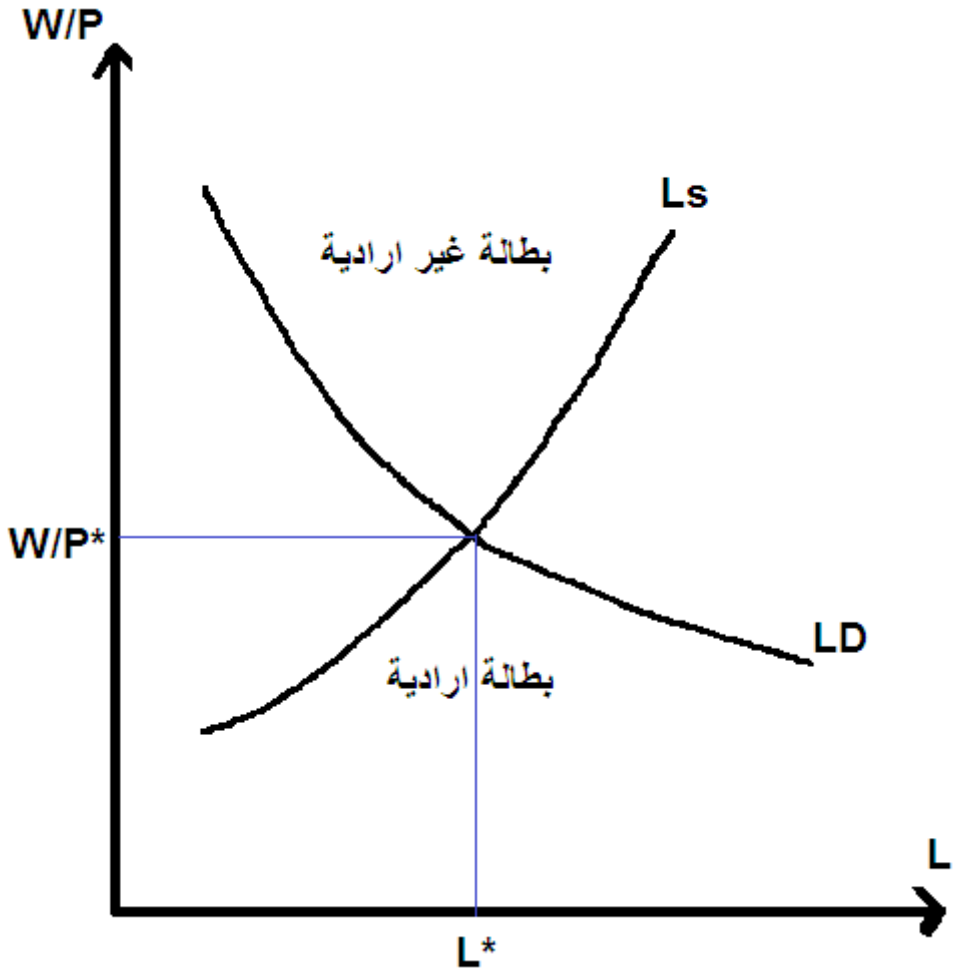

- عرض اليد العاملة من طرف يعض العائلات يتم بالتنسيق ما بين العامل و الاجور الحقيقية، فكلما زادت الاجور الحقيقة كلما حاول أفراد المجتمع العمل أكثر، و بالتالي نحصل على منحنى متزايد ما بين الاجور الحقيقية و التشغيل.
- تقاطع بين منحنى الطلب و العرض يتم في نقطة واحدة و هي نقطة التشغيل الكامل، و هي النقطة التوازنية الوحيدة.

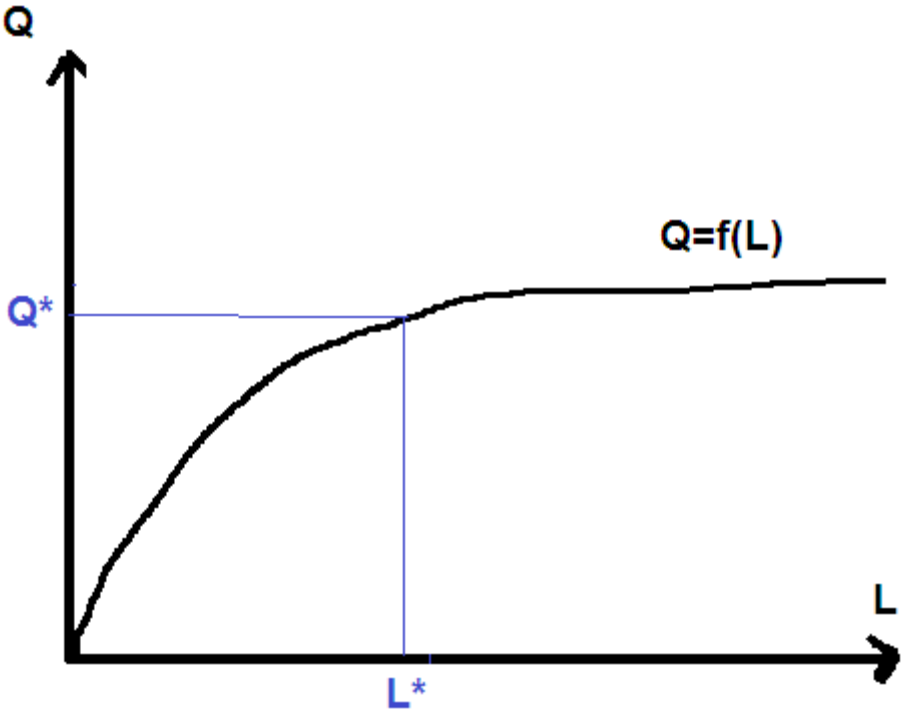

2- السوق السلعي:

السوق السلعي هو سوق السلع و الخدمات اين يتم فيه تقاطع منحنيا الطلب و العرض على السلع و الخدمات وفقا لأسعار معينة، في السوق السلعي على الكلاسيك، المعادلة المهمة و هي التي تحدد المعاملات و هي معادلة فيشر للمعاملات (المبادلات) أي المعادلة:

MV=PQ أين M عرض النقود و بالتالي عامل خارجي ، V سرعة تداول النقود و هي عبارة عن مؤشر هيكلي و بالتالي سيعتبر ثابت في المدى القصير، و يمكن استنتاج أن :

$p = \frac{MV}{Q}$ و هي بمثابة معادلة الطلب و تمثل دالة عكسية.

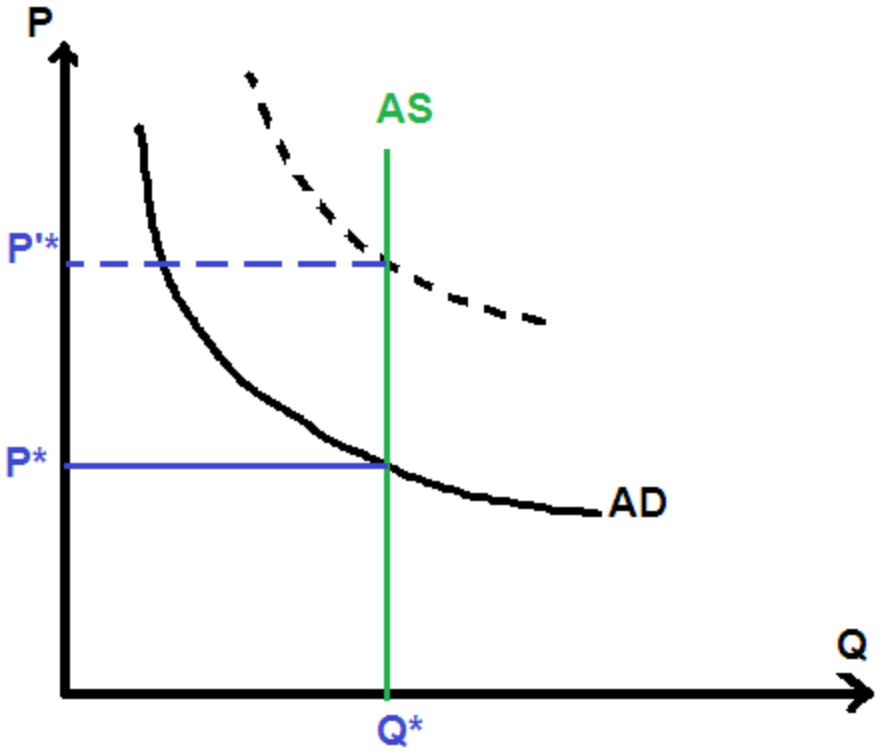

- بما اننا قلنا سالفا أن التشغيل يحدد في سوق العمل و من ثمة فان الانتاج يكون دوما في حده الأقصى فان علاقة العرض (AS) في السوق السلعي تكون ذات شكل عمودي (حالة الكلاسيك) أي أنه لا علاقة ما بين الأسعار و الكميات (حيادية النقود) أما نقطة التقاطع ما بين AS و AD فلا تحدد الا مستويات الأسعار.

ملاحظة مهمة:

"" حيادية النقود هو أن الزيادة في كمية النقود M يؤثر على الأسعار فقط دون الكميات، الكميات Q تحددها سوق العمل حسب الكلاسيك"".

3- السوق المالي:

في الحقيقة ان السوق المالي في الوقت الراهن متكون من سوقين: سوق المدى القصير و هو سوق النقود أي العلاقة الموجودة بين معدلات الفائدة و كمية النقود المطروحة، و سوق طويل الأجل و هو سوق رؤوس الاموال و الذي يبين العلاقة الموجودة ما بين معدلات الفائدة (i) و كمية رؤوس الاموال المتبادلة، و لكن سوف نكتفي بأسباب موضوعية باعتبارهما سوقا موحدا، و في هذا السوق ترتبط فيه كمية الاموال المتداولة مع

معدلات الفائدة الحقيقية، اذا معدلات الفائدة الحقيقية تمثل معدلات الفائدة الاسمية ناقص التضخم. $R=i-\pi$.

TK حجم رؤوس الاموال المتبادلة.

وضوحا ان الطلب على رؤوس الاموال سيكون من طف الشركات من اجل الاستثمار و منه فان العلاقة بين معدلات الفائدة الحقيقية و الاستثمار تكون علاقة عكسية، أما عرض رؤوس الأموال يتم من طرف العائلات التي تقبل التخلي عن جزء أكبر من استهلاكها لصالح (من أجل) زيادة مداخيلها نظرا لمعدلات الفائدة و من ثم فان الادخار يتناسب طرديا مع معدلات الفائدة، تقاطع الادخار و الاستثمار يحددان معدلات الفائدة التوازنية و كمية رؤوس الاموال التوازنية المتداولة و منه نستنتج ان هذا المنحنى يسمح لنا من فهم هيكلة منحنى الطلب الكلي $Q=c+i$.

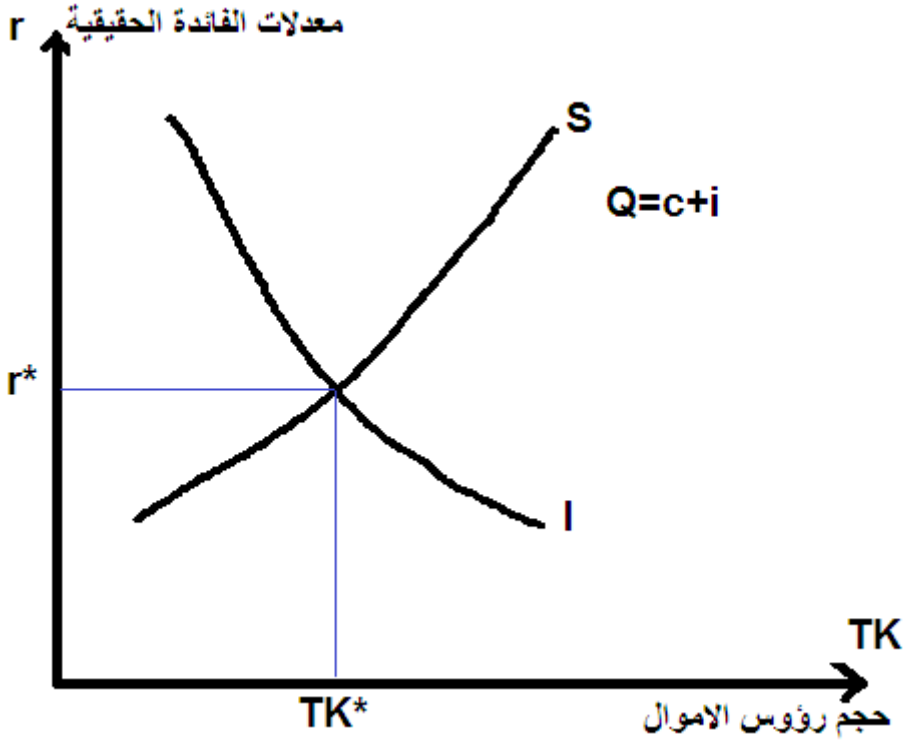

- من الاستنتاجات السابقة يمكن رسم النموذج العام للاقتصاد السوق وفقا للنموذج الكلاسيكي كما يلي :

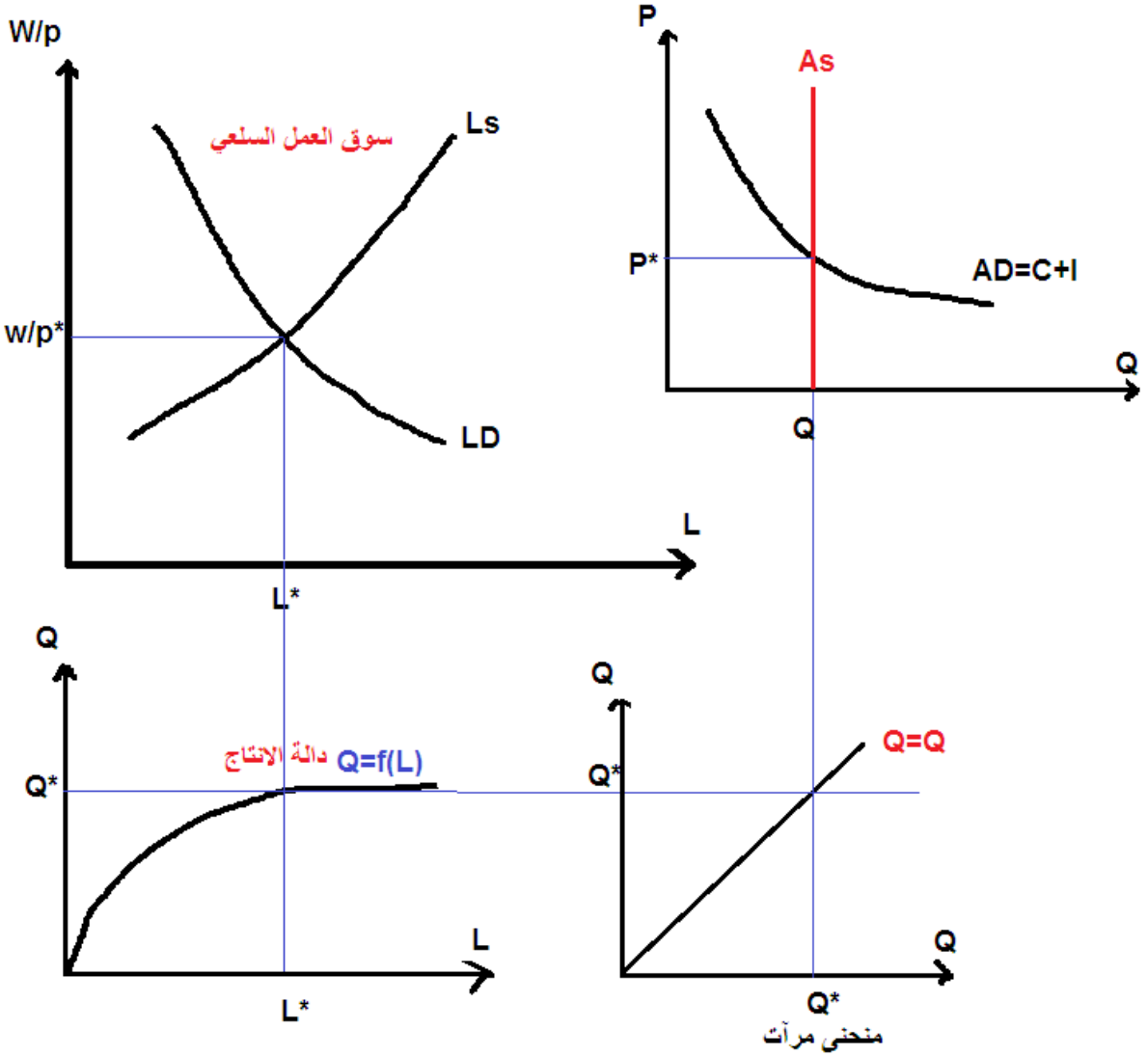

من النموذج العام نلاحظ أن في السوق السلعي تم تحديد الاجور و التشغيل التوازني ثم بإسقاطها على دالة الانتاج سمح لنا من تحديد كمية الانتاج الموافقة للتشغيل الكامل، و باستعمال المنحنى مرآت يمكننا استخلاص مستوى الأسعار في السوق السلعي أما السوق المالي فهو يحدد هيكلة منحنى الطلب الكلي AD=C+i .

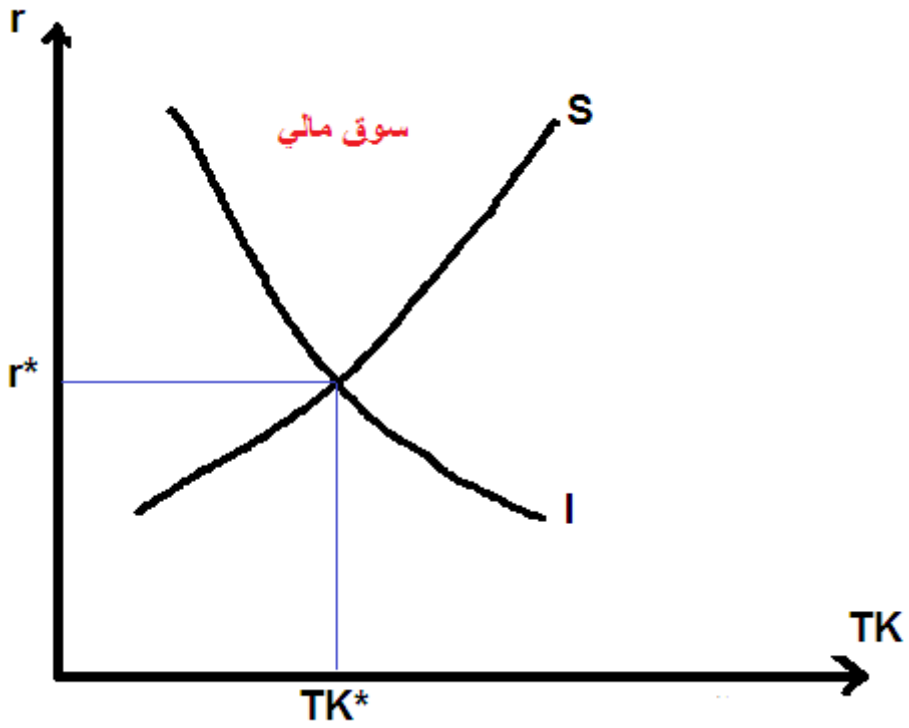

ملكية خاصة في ضل التحولات الاقتصادية:

هذا الترتيب يتناول تطور الملكية من العصور القديمة الى الوقت الحاضر، ففي العصور القديمة كانت الملكية محصورة في أيادي معدودة و تتمثل في كل الموارد سواء بشرية أو مادية، و مع ظهور المرحلة الاقطاعية تحررت اليد العاملة البشرية جزئيا و تحررت نهائيا مع ظهور الرأسمالية فأصبحت الملكية تنحصر على الموارد المادية، و من بعدها أتت الاشتراكية التي حاولت دمقرطة وسائل الانتاج ما بين كل أفراد المجتمع، لكن نظرا لعدم نجاح النظام الاشتراكي فان العالم المعاصر عاد جزئيا الى الرأسمالية دون الوصول اليها حيث ظهرت الانظمة المختلطة أين وسائل الانتاج الوطني مقسومة ما بين الخاص و العام.

الترتيب الافقي التوضيفي للملكية:

أ/ نظرية حقوق الملكية:

حسب ترتيب أونوري Aounoury فان الحقوق الأساسية للملكية تتمثل في 1) حق ألاكتتاب 2) حق ألاستغلال 3) حق التسيير ، 4) حق الربح.

و من هذا الترتيب نستنتج أن اكتساب الملكية يعود بالمنفعة على صاحبها، و هنا **نتساءل** – هل يمكن التخلي عن هذه الحقوق و؟ و **الجواب الاول** يأتي من المدرسة القارية التي تعتبر أن الملكية مقدسة و لا يجوز (لا يحق) للآخرين اكتساب حق من حقوق ملكية شخصية، بمعنى أن الملكية مطلقة.

- لكن من مرور الزمن ظهرت المدرسة الآنجلو سكسونية التي انتقدت بشدة هذه الفكرة و اتي اعتبرت أن يتخلى عن حق من حقوق الملكية قد يكون بالإيجاب على صاحبها اذا ما قدمت له عائدات اضافية مثلا: يمكن أن يتخلى صاحب المصنع لعامل كفأ صلاحية التسيير لتعظيم ارباح شركته، و من ثم نص الاقتصاديون على نظرية حقوق الملكية التي تقتضي بأنه "" يجب اكتساب فقط تلك حقوق الملكية التي تعود على صاحبها بأعلى منفعة ممكنة"".
- - حسب ما قيل أعلاه فانه يمكن ترتيب الملكية حسب المعيار التوظيفي الى الأشكال التالية:

1) **الملكية الأحادية:** و هي تلك الملكية التي يكتسب صاحبها كل الحقوق.
2) **الملكية الخاصة**: هي ملكية قد تكون مشتركة إلا ان الحقوق موزعة ما بين هذه الأشخاص.
3) **الملكية التعاونية**: تتشكل من عدة ملكيات أحادية غير متناسبة في حصصها .
4) **الملكية العامة:** يمكن اعتبارها ملكية تعاونية كشكلة من كل أفراد المجتمع فان نظريا كل واحد منهم يكتسب من الحقوق إلا أن العقلانية تفترض اختيار مجموعة لتسييرها على شكل حكومة مثلا.
5) **الملكية المختلطة**: هي تلك الملكية التي يشترك فيها كل الانواع المذكورة أعلاه، و الذي تكون على سبيل المثال فان الشركات ذات الأسعهم تعتبر ملكية مختلطة لانه كل من الأشكال السابقة يمكن له الأخذ حصة منها.

الخوصصة:

التعريف الضيق للخوصصة يتمثل في تحويل الملكية من العام الى الخاص، أما المفهوم العريض فهو كل عملية تحويل الملكية من أجل تحسين الأداء، من ثم فان الخوصصة، لا تشترط تحويل كل الحقوق الملكية بل فقط تلك الحقوق التي تضمن الأداء الأحسن، و منه فيمكن ذكر عدة تجارب في ميدان الخوصصة نذكر منها تجربة الدول النامية الغربية مثل فرنسا و المانيا و التي سميت فيها الخوصصة التجارية و الهدف منها تحويل الملكية لصالح الأشخاص من أجل تخفيض الدين العام و تعظيم أداء هذه المؤسسات في الدول الاشتراكية سابقا استعمل نظام

الخوصصة بالعلاج بالصدمة أين تمت الخوصصة بطريقة حجمية و في ظروف زمنية قصيرة و كانت النتيجة متفاوتة ففي دول شرق أروبا كانت النتائج ايجابية عموما اما في دول الاتحاد السوفياتي سابقا فان النتيجة كانت كارثية، في الدول السائرة الى طريق النمو جربت نوع آخر من الخوصصة، و انجح مثال هو المثال الصيني أين الخوصصة تمت بتحويل جزء من الحقوق للخواص (العمال)، و بقاء بعضها الآخر بيد الدولة مما دفع المستثمرين الى الاستثمار في الانتاج و ليس التجارة في الموارد الشركات، اما في الدول العربية و نذكر منها الخوصصة في مصر و الجزائر أين الخوصصة تأخذ شكل تزييني أي بما يدعى ببرنامج التطهيري (تطهير المؤسسات) أين الدولة تحاول تحويل الملكية للخواص بصفة كلية بعد اعادة تطهير هذه الشركات و اعطاءها وجه مقبول.

المقاولة:

تعريف: هي المبادرة مبنية على تحمل المخاطر من اجل كسب الربح و زيادة الملكية عن طريق الاستعمال الامثل لعوامل الانتاج.

التطور التاريخي او الاجتماعي – الاقتصادي للمقاولة:

عرف التاريخ تتطور المقاولة على ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى: في بداية المرحلة الاولى ظهرت المقاولة و كانت تدعى بالتجارة و التي يتم التحكم في الأسعار، و يتم نقل السلع من سوق لآخر نظرا للفرق الموجود بينها لكنها مرهونة بالمخاطر العادية مثل: اللصوص....الخ.

المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الصناعية، توسعت المقاولة و أصبحت تشمل عملية الانتاج عن طريق الاستعمال الاحسن لموارد الانتاج مما وفر الكميات الازمة من السلع و أدت الى اشباع الأسواق.

المرحلة الثالثة: المرحلة ألمعاصرة، و التي تعرف بمرحلة ما بعد الثورة ألصناعية و التي بمقتضاها يقوم المقاولون بخلق أسواق جديدة لسلعهم، فإنهم لا يكتفون في التجارة و الانتاج بل يتوسعون في التسويق لزيادة مبيعاتهم و بالتالي تحقيق الربح.

خصائص المقاولة: هي 4:

1- **المبادرة:** أين يباشر لتجارة أو لإنتاج ما، على أساسا تملكه لمعلومة لا يعرفها الآخرين أو يضن أن الآخرين لا يعرفونها و بالتالي يسعى لاستغلال هذه المعلومة من أجل كسب الربح.
2- **تحمل المخاطر:** المبادرة مربوطة بشكل قوي بالمخاطرة حيث أن كل عملية انتاجية أو تجارية تحتوي في نفسها على جزء من المخاطر الذي يقلل من حماس بعض أفراد المجتمع عند المبادرة في المقاولة.
3- **الاستعمال الاحسن لعوامل الانتاج:** المقاول هو ذلك الشخص الذي له من الخبرة و المعرفة التي تسمح له بالاستعمال الأحسن للموارد المتاحة له، و ذلك من أجل كسب أعلى ربح ممكن حيث أنه يستعمل ذلك الترتيب الأمثل بين رأس المال و اليد العاملة البشرية التي تكسبه أكبر ربح ممكن.
4- **الابداع:** حسب العالم شومبتر "" choumbter"" الذي اقترح الابداع في الستينيات كخاصية أساسية في المقاولة حيث ان الابداع يسمح للمقاول اما خلق سوق جديد (مثل سوق الهاتف النقال) او ابداع في منتوج موجود حيث يقترح نفس المنتوج و لكن بخصائص جديدة تسمح له باحتلال جزء من السوق مثال: يهورت دانون Danone bioactivia .

2- وظيفة المقاولة:

عملية الانتاج من طرف المقاول تشمل تسيير أربعة فروع مختلفة في السوق السلعي يقوم المقاول بتسيير مخزونه ساعيا الى تزويد انتاجه بأقل مخزون ممكن و يستعمل اليد العاملة عن طريق توفرها في سوق اليد العاملة حيث أنه يقوم بتسيير الموارد البشرية من أجل الحصول على أكبر مردود ممكن (عن طريق زيادة كفاءتها و جلبها و الحفاظ عليها).

- و يقوم المقاول بتسيير ميزانيته عن طريق التمويل المزدوج في السوق المالية فإما يقترض لتوسيع الانتاج و اما يستثمر رؤوس أمواله من اجل جني ارباح إضافية، و أخيرا يسيير المقاول مبيعاته في السوق السلعي عن طريق التسويق الذي يستهدف أكبر مبيعات ممكنة بأعلى أسعار ممكنة.

3- أشكال المقاولة: ملاحظة الشخص الطبيعي هو الذي يتحمل مسؤولية بشخصه (أملاكه) أمام الإدارة، أما الشخص المعنوي فهو شخص وهمي يتخيل و يعتبر موجودا و يكون مسئولا أمام الادارة حيث له ميزانيته الخاصة.

أ/ المقاولة الاحادية: هي تلك المقاولة التي وراءها شخص واحد و الذي يمتلك و يسيير و يتقبل الأخطاء و يربح لوحده، و بالتالي فهو المسئول الوحيد أمام الادارة ، في الجزائر هذا النوع من المقاولة تعرف بالشخص الطبيعي (في السجل التجاري – قيد طبيعي-).

"" الفرق بين الشركات المساهمة و الشركات العامة هو أن الأولى يمكن بيع أسهمها و الثانية لا يمكن بيع أسهمها"".

ب/ الشركات ذات المسؤولية المحدودة: هي شراكة مجموعة من المقاولين الأحاديين الذين يتقاسمون الملكية فيما بينهم و بالتالي يتقاسمون التسيير و الارباح و التمويل و المخاطر، و تكون الشركات ذات قيد معنوى (شخص معنوي).

ج/ شركات ذات الأسهم (المساهمة): تعتبر تطور لشركة ذات المسؤولية المحدودة حيث يصبح عدد المشاركين في الشركة غير محدود، و الذي يكون غير محدود نظريا، و ليس واقعيا، و تسمح بتخفيض المخاطر الى العدم حيث بالنسبة للمساهمين بالأقلية و تسمح بالتسيير الأمثل لأنها لها الموارد الكافية لجلب أحسن المسيرين من عيوب شركات الأسهم هو قلت مرونتها و الزامية الاعلان على نتائجها (المرونة في الانتاج و الانشاء).

د/ المقاولة الغير تجارية: هي تلك الشركات التي لا تستهدف الربح مثل: الجمعيات الخيرية كالهلال الأحمر و الصناديق التبرعية مثل: صندوق الزكاة أو الجمعيات المدنية.

دور الحكومة في دعم المقاولة:

1- الحكم الرشيد:

التشريع الحسن و العدالة و نقصد بها أنه على الدولة أن تقنن القوانين الازمة و الضرورية لظهور و ازدهار المقاولة بشتى أنواعها و عليها أن توفر نظام قضائي التي توفر العدالة التي تضمن للمقاول حقوقه.

2- **محاربة الفساد:** يجب على الدولة محاربة الفساد بشتى انواعها مثل: ألرشوة، المحسوبية...الخ.
3- **ضمان الاستقرار الاقتصادي و السياسي:** بمعنى أنه على الدولة أن توفر مناخا ملائما لظهور و تطور و ازدهار المقاولة عبر الوقت.
4- **التحفيزات المادية:** فعلى الدولة أن تقترح مجموعة من التحفيزات التي تستهدف تحقيق المزايا المقارنة التي تسمح بازدهار المقاولة و يشمل كل التحفيزات الجبائية و الاعانات و توفير البنية التحتية و دعم التصدير، و أحسن مثال في الاقتصاد الجزائري هو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار التي أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ONVI

_*_

اختبار المرحلة الاولى:

1- أرسم منحنى امكانيات الانتاج و اشرحه في أقل من 05 أسطر.
2- أذكر مبادئ (أسس) اقتصاد السوق.
3- عرف الخصخصة بمعناها الواسع و اشرح في أقل من 05 أسطر.
4- يعتبر Schumpeter الابداع من اهم خصائص المقاولة الحديثة حلل. (مقدمة – عرض – خاتمة).

*-

المنافسة: المنافسة في اقتصاد السوق في وجود منافسة تامة:

- نعلم أنه في حالة المنافسة التامة أن الشركات تقوم بإنتاج من أجل تعظيم أرباحها و هي لا تتحكم في الاسعار التي يحددها السوق و في الإمكانيات، الكمية المعروضة على المستوى الوطني و بالتالي فان شرط التوازن هو $\frac{dQ}{dL} = \frac{W}{P}$ (الانتاجية الحدية لليد العاملة = الاجور الحقيقية) ، و من ثمة فان التشغيل (L) دائما يبلغ أقصاه (أي نظريا) في حالت اقتصاد تسود فيه شركات المنافسة التامة يكون التشغيل دائما يعادل التشغيل الكامل *L أي أنه لا توجد بطالة و بالعكس في حالة الاحتكار تقوم الشركات بتحديد أسعار ها وفق العلاقة $P=c+\pi$ السعر = التكلفة + الفائدة (هامش الربح) و بما انه اذا كان الاقتصاد مشكلا إلا من شركات الاحتكار دون سواها فانه يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل $Qp=wL+\alpha wL$ مع العلم أن α هو معامل $(\alpha \leq 1)$ و يمثل هامش الربح و هو عبارة عن نسبة الفائدة من التكلفة (WL) ، (أي نسبة مؤوية من التكلفة WL) و يمكن كتابة:

W الاجور الحقيقية

L اليد العاملة

AD هو الطلب الكلي.

و بما ان الطلب الكلي *AD* متغير اقتصادي فان التشغيل دوما يكون أقل من أو يساوي التشغيل الكامل، و منه نستنتج أن شركات الاحتكار تدفع نظريا الى ظهور البطالة.

استنتاج: نستنتج من ان نظرية أنه على الدولة خلق الشروط اللازمة من اجل تحقيق المنافسة و مواجهة الاحتكارات و عادة يتم ذلك عن طريق التشريع المضاد للاحتكارات، هذا التشريع يفرض عقوبات على الشركات المحتكرة للسوق و يسعى الى تقسيمها.

أنواع الاحتكار:

حتى و لو انه نظريا الاحتكار غير مرغوب فيه فان هناك نوع من الاحتكارات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني هذه الاحتكارات تدعى ب: **1/-الاحتكارات الطبيعية**، و هذه الاحتكارات هي مؤسسات التي تتطلب استثمارات ضخمة و بنية تحتية معتبرة و التي يكون انتاجها موجه لخدمة القطاعات الأساسية للاقتصاد و نذكر من بينها قطاعات شركات الحديدية و شركات نقل الغاز و شركات الكهرباء...الخ.

- لكن هناك نوعين آخرين من الاحتكارات يحاربهم التشريع بشدة و الذي يبحث الى تقليص هيمنتها على المستوى الوطني و هما: **2/- احتكار الشركات للموارد الأولية** (احتكار الموارد الأولية) و هي تلك المؤسسات التي تستحوذ على موارد أولية مهمة في الاقتصاد و تتحكم في أسعارها و بالتالي تفرض تكلفة عالية للاقتصاد و نذكر من بينها: البترول و المعادن.
- 3/- **احتكارات الشركات السباقة:** نظرا و هي تلك الاحتكارات التي تنشأ من جراء اكتساب بعض الشركات لتكنولوجيا و تقنيات رائدة لا مثيل لها، و بالتالي فهي تفرض سعرها نظرا لانعدام المنافسة و نذكر م بينها تلك الشركات الالكترونية العالمية مثل: أنتال، احتكار شركات البرمجة مثل: مايكروسوفت.

الطرق الجديدة لمحاربة الاحتكار :

الاستثمارات الضخمة و حجم الشركات يفرض على مؤسسات الاحتكار أن تبقى ذات حجم كبير و قوة للمحافظة على مكانتها و ضمان مستقبلها و لهذا فان تقسيم هذه الشركات و مواجهتها بالتشريع في يومنا هذا ستكون له عواقب وخيمة ، فعلى الدولة المحافظة على الشركات قوية تسمح بالمحافظة على الشغل (مناصب العمل) لكن نظرا لمساوئ الاحتكار فانه ظهرت طريقة جديدة لحل مشكلة الاحتكار و التي تتمثل في الانخراط في العولمة بمعنى أنه على الدولة خلق تنافس دولي بين الشركات العظمى من أجل ضمان مستقبلها.

دور الاحتكار في النمو:

بعد الحرب العالمية 2 ظهرت نموذج جديد لبناء الاقتصاد يعتمد على خلق الاحتكارات الدولية ، فخلق الاحتكارات ذات الموارد الضخمة تسمح لها عن طريق الأسواق الداخلية و التوسع الى الاسواق الخارجية مع خلق نسيج من الشركات الصغيرة و المصغرة التي تقدر بالمآت و الآلاف و التي تسمح بخلق مناصب شغل تقدر بالملايين تدعى هذه الشركات بالشركات البطلة و نذكر من أبرزها خاصة في الدول الآسيوية و هي الشركات ماتسوبيشي و في اليابان هونداي و سامسونغ و في كوريا الجنوبية لكن في الدول المتقدمة ظهرت شركات و مازالت أخرى في طور الظهور منها جنيرال موتورس و جينيرال الكتريك في أمريكا، و هويص رويص في ايطاليا، و رونو و بيجو في فرنسا.

برنامج الاصلاح الهيكلي:

"" الجزائر في خلال التسعينات وقعت في أزمة مالية نتيجة لانخفاض أسعار البترول، و لم تتمكن من دفع فوائد الديون""

--- الاصلاحات الهيكلية هي اصلاحات فرضت على الجزائر من قبل FMI صندوق النقد الدولي ابتداء من 1994 و ذلك من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني مقابل تأييد الصندوق للجزائر مع المنظمات العالمية.

-*- هنالك طريقتين أساسيتين لتقييم السياسات الاقتصادية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي FMI في اطار برنامج الاصلاح الهيكلي:

الطريقة 1: التقييم بميزان المدفوعات:

نفترض أن الاقتصاد في حالت التشغيل الكامل و أن المضاعف النقدي m حيث أن:

R احتياطات البنوك الخاصة بدى البنك المركزي.

Cu السيولة.

-*- و أن مستوى الاسعار P ثابت و من ثم نعلم أن $m = \frac{MS}{MB}$ و $MB = Cu + R$

فيمكن كتابة $Ms = m(Cu + R)$ و من جهة أخرى نعلم المعادلة الكامبريدجية أن الطلب على النقود M_D هو $MD = K.P.Y$ حيث y التشغيل الكامل، و عليه التوازن يكون: $K.P.Y = m(Cu + R)$ و عليه $R = \frac{K}{m}py - Cu$

للعلم أن $\frac{}{m}py$ ثابت

R الاحتياطات بالعملة الصعبة.

من جهة اخرى نعلم أن الحساب الختامي بشكل مبسط هو كما في الجدول:

أصول	خصوم
ذهب + عملة اجنبية	احتياطات البنوك

و بالتالي نستنتج أنه يمكن كتابة الاحتياطات البنوك الخاصة توافق احتياطات العملة الأجنبية، و من ثمة و من جهة أخرى فان السيولة Cu تستعمل من طرف العائلات في المبادلات و لكن كذلك قد تستعمل من طرف الدولة في انفاقها عن طريق طباعتها و منه نستنتج أنه بما أن : $(\frac{K}{m}py)$ ثابت فان زيادة (ارتفاع) السيولة Cu يؤدي الى انخفاض احتياطات البلاد من العملات الأجنبية و من ثم فان صندوق النقد الدولي FMI يقترح على الدولة التقليل من تدخلها في الاقتصاد و خاصة عن طريق طباعة النقود. (أي كلما ارتفع R فان Cu سوف ينخفض).

الطريقة 2: التقييم بطريقة الامتصاص:

نعلم أن $y = C + I + G + X - M$ أي يمكن كتابة $y + m = C + I + G + X$

$A = C + I + G$ الامتصاص $y + M = A + X$

حيث y يمثل مجموع القيم المضافة.

و بالتالي يمثل السلع و الخدمات المحلية، من هذه المعادلة الأخيرة نستنتج أن تمويل الامتصاص A يتم عن طريق الانتاج المحلي y أو الواردات M، لكننا نعلم أن الميزان التجاري NX يعادل التغيير في الاحتياطات للعملة الأجنبية $NX=X-M=\Delta R$ و بافتراض أن ميزان حركة رؤوس الأموال معدوم و بالتالي فان للمحافظة على الاحتياطات من العملة الصعبة يجب ان نحسن الميزان التجاري عن طريق تخفيض الواردات و كذا يمكن المساهمة في تخفيض الواردات (M) عن طريق تخفيض من قيمة الامتصاص (A) لكن الامتصاص هو $A=C+I+G$ اين $C=C_0+C_1Yd$ و منه $C=C_0+C_1(\hat{y}-T-TR)$.

يمكن ملاحظة أن تخفيض الاستهلاك (C) يستلزم رفع الضرائب (T) أو تخفيض التحويلات (TR).

في كل ما كتب أعلاه يمكن الاستنتاج ما يلي أنه يمكن تخفيض الامتصاص A اما عن طريق الاستهلاك C أو الانفاق الحكومي G .

و بالتالي للمحافظة على الموازنات الكلية في الحالات للافتقار للموارد المالية الأجنبية يجب:

1- تخفيض الانفاق الحكومي.

2- تخفيض كل أنواع التحويلات (الاعانات).

3- رفع حوصلة الضريبة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .

الخلاصة:

الطريقتين السابقتين سمحت ل FMI باقتراح سياسات اقتصادية كلية للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية و خاصة منها الدول المنتقلة الى اقتصاد السوق و التي تشمل تخفيض تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد سواء عن طريق طبع النقود او مشتريات الحكومة او الاعانات و تحويلات الفئات المعوزة في المجتمع او زيادة الوعاء الضريبي و كل هذا يتحقق في اطار برنامج اصلاح هيكلي يتمثل في تحسين اداء الدولة و بالتالي تحقيق الحكم

الراشد و التقليل من الفساد و كذا تصحيح الاقتصاد عن طريق بعث النمو في الشركات العمومية العاجزة و جعلها شركات فائضة خاصة عن طريق الخصخصة و تسريح العمال.

النمو الاقتصادي:

النمو يعبر عن الزيادة في الانتاج و الزيادة في الدخل الوطني و الفردي.

- يتم قياس النمو الاقتصادي عن طريق مؤشرين متكاملين هما:

1- يعبر عن مقدار الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي ، أي:

$$g = \frac{\text{Pi.Bt} - \text{Pi.B}_{t-1}}{\text{Pi.B}_{t-1}}$$

2- المؤشر الثاني هو: يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل الفردي حيث:

N_t عدد السكان في السنة t .

N_{t-1} عدد السكان في السنة t-1.

التفسير الاقتصادي الكلي لظاهرة النمو الاقتصادي:

التحليل البياني للنمو الاقتصادي:

1) **الناتج الحقيقي**: يتم استعمال الناتج الحقيقي في التحليل الكلي للنمو حيث أنه يعبر عن الناتج الاسمي المصحح بالأسعار ، بمعنى أنه يمثل النسبة بين الناتج الاسمي و مستوى الأسعار أي :

الناتج الحقيقي= الناتج الاسمي / مستوى الأسعار $Q = \frac{PIB}{P}$

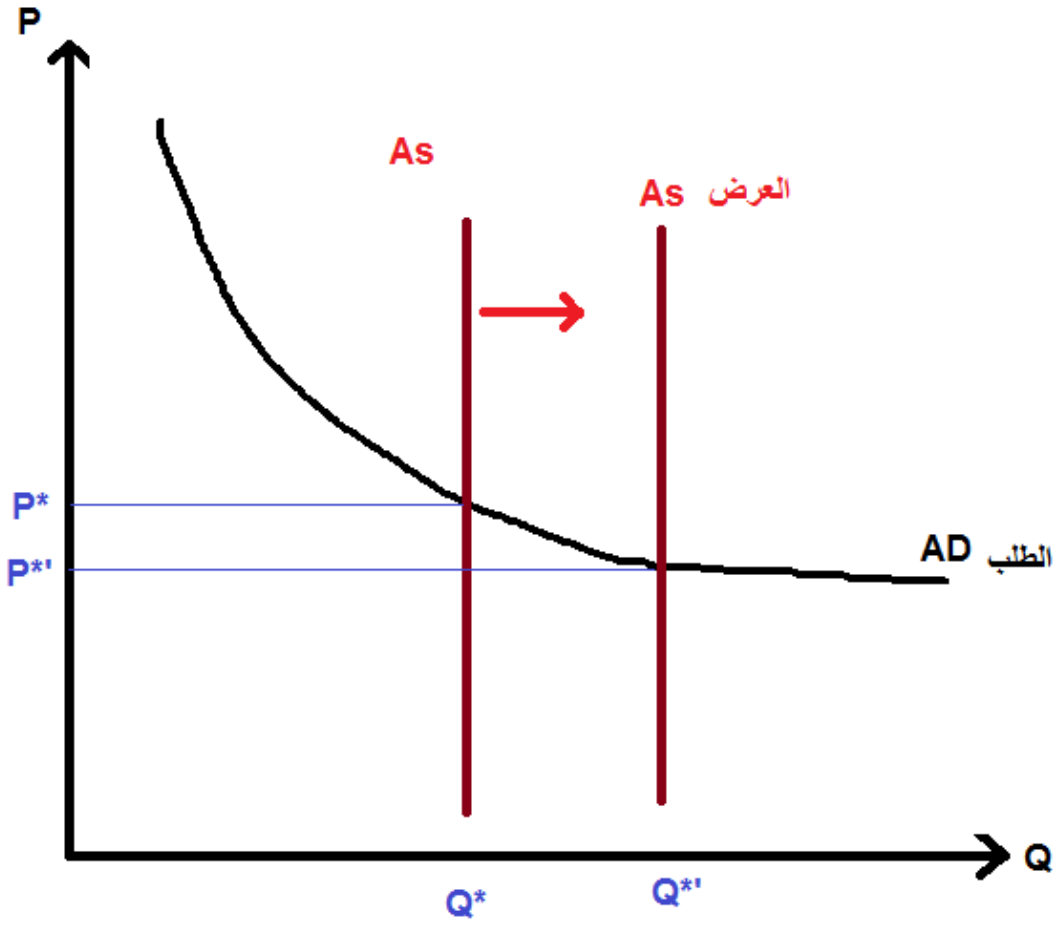

نلاحظ من البيان ان النمو الاقتصادي يعبر عن انسحاب منحنى العرض الكلي As نحو اليمين (نتيجة زيادة الانتاج)، و من ثم فان التقاطع الجديد مع منحنى الطلب AD يؤدي الى زيادة الناتج التوازني من Q* الى Q*' و انخفاض مستوى الاسعار من P* الى P*' ، و بالتالي نستنتج أن النمو الاقتصادي ظاهرة مرغوب فيها لأنها تسمح بزيادة الدخل الفردي و كذا تؤدي الى انخفاض المستوى العالم للأسعار.

عوامل النمو الاقتصادي:

كل العوامل التي تدفع بزيادة الانتاج و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي لها علاقة بصفة أو بأخرى بتخفيض تكاليف الانتاج حيث أن الهدف الأساسي لكل انتاج خاص يكمن في تحقيق الربح، و الربح يتناسب عكسيا مع تكاليف الانتاج ، بمعنى أنه كلما انخفضت تكاليف الانتاج كلما ازدادت أرباح الشركات و من ثمة فان كل العوامل التي تؤثر بالإيجاب على تخفيض التكاليف ستؤدي الى توقعات ايجابية لأرباب العمل (المستثمرين) و بالتالي الى توسيع السوق الوطني (زيادة الانتاج) و من بين هذه العوامل نذكر:

1- تحسين مناخ الاعمال.

2- سياسة حكومية محرضة (محفزة) لتحسين الاداء الاقتصادي سواء عن طريق الاستثمار العام في المنشآت و البناءات التحتية أو سواء في القطاعات التي ترفع من انتاجية اليد العاملة مثل التعليم العام و العالي و المهني و كذا الاستثمار العام في المنشآت الصحية التي تحسن من صحة المواطن و بالتالي ترفع من قدرته الانتاجية و زيادة عدد السكان الذي يوسع من السوق المحلي و يخلق بوادر تنبأ بزيادة الطلب في المستقبل.

انتاجية اليد العاملة (نسبة ساعة PIB) →					← الناتج الوطني الفردي (الدولارات 1985)		
زيادة العامل بعدد المرات	عدد المرات	1987	1890	البلد	1820	1989	النسبة بعدد المرات
%25.9	%8.2	23.04	2.82	الو.م.أ	1048	18317	%17.5
%2.5	%21.1	18.35	1.52	ألمانيا	937	13989	%14.9
%1.8	%14.2	21.63	1.52	فرنسا	1052	13837	%13.2
%3.9	%24.2	14.04	0.58	اليابان	588	15101	%25.7
%2.7	%6.5	18.64	2.86	انجلترا	1405	13408	%9.6
%3	%18.4	18.25	0.99	ايطاليا	960	12955	%13.5

نلاحظ من الجدول أن اكبر انتاجية لليد العاملة تميز الولايات المتحدة الامريكية لأنها لم تزداد بصفة كبيرة مقارنة مع 1890 أين أكبر زيادة تميزت بها اليابان ، و نلاحظ من خلال الجدول كذلك أن الارتفاع الهائل لعدد السكان في أمريكا بنسبة 25.90% من المحافظة على أعلى انتاجية في العالم مما يفسر تفوق الولايات المتحدة في قيمة الناتج الوطني الفردي المقدر في 1989 ب 18317.

كذلك نستخلص من الجدول أنه هناك تقارب في انتاجية اليد العاملة في الدول المتقدمة

الجدول 3:

البلد	1870- 1820	1913- 1950	1973- 1989
الو.م.أ	1.5	1.6	1.6
ألمانيا	0.7	0.7	2.1
فرنسا	0.8	1.1	1.8
اليابان	0.1	0.9	3.1
انجلترا	1.2	0.8	1.8

ايطاليا	0.4	0.8	2.8

نستنتج من الجدول أن في فترات ما قبل الحرب العالمية الثانية تميزت هذه الدول المتقدمة بمعدلات نمو شبه ثابتة لكن بعد الحرب العالمية الثانية ارتفعت معدلات النمو في الدول المتضررة (المهزومة) إيطاليا، ألمانيا، اليابان و بقدر أقل فرنسا) و بالتالي نستنتج من هنا أن احصائيات في حالت السلم و الاستقرار لها معدلات نموا شبه ثابتة.

من هذه المعطيات و معطيات أخرى استنتج العالم (كالدور Kaldor) مجموعة من الحقائق الاقتصادية للنمو و هي على ألتوالي: و هي 06 حقائق كما يلي:

1- الدخل الفردي ينموا بصفة مستمرة.
2- رأس المال الفردي متزايد (رأس المال / عدد السكان)
3- مردودية رأس المال ثابتة (الفائدة / راس المال).
4- النسبة ما بين رأس المال و الانتاج ثابتة (راس المال / النتاج = ثابت).

((أي كلما يرتفع رأس المال بنسبة واحدة فان الانتاج يرتفع بنفس النسبة)).

5- نسبة رأس المال و العمل في الدخل الوطني ثابتين (رأس المال / اليد العاملة).
6- معدلات نمو الانتاجية مختلفة من بلد لآخر.

و كل هذه الحقائق الاقتصادية يجب أن تتوفر في كل نظرية اقتصادية أو نموذج اقتصادي يريد أن يفسر النمو الاقتصادي.

النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

صاحب هذه النظرية هو Solous ، حيث نجد:

σ نسبة الاستهلاك

k رأس المال الفردي. $\mathrm{K} = \frac{K \text{ رأس المال}}{N \text{ العمال}}$

N معدل النمو الديموغرافي.

معادلة solous هو تغيير لرأس المال الفردي K، دالة الانتاج ، الادخار

دالة الانتاج الكلي $F = f(k) = F(K,N) = AK^{\alpha}N^{1-\alpha}$

في الخمسينات من القرن السابق اقترح Solous نظرية لتفسير النمو الاقتصادي و التي ترعى حقائق Coldor فاعتمد في هذه النظرية على المتغيرات النسبية حيث أنه يفكر برأس المال الفردي k الذي يعادل النسبة مابين الرأس المال الكلي K و كمية اليد العاملة N و يتحصل Solous على المعادلة التالية :

حيث أن: $k° = Sf(k) - (n + \delta)$

K° هو تغيير رأس المال الفردي .

S الميل الحدي للادخار و هو عدد ثابت.

N معدل النمو الديمغرافي.

δ معدل الاهتلاك الذي يعتبر معطى.

$f(k)$ هي دالة الانتاج بدلالة رأس المال الفردي k .

نعلم أن، $F = f(k) = F(K,N) = AK^{\alpha}N^{1-\alpha} = F\left(\frac{K}{N};1\right) = F\left(\frac{K}{N}\right)$

التي يمكن كتابتها على شكل دالة من الشكل: K° هذه المعادلة تدعى بالمعادلة الأساسية الديناميكية ل Solous حيث أن التغيير في راس المال الفردي ما هو إلا الفرق ما بين $Sf(k)$ الذي يعبر عنه الادخار الكلي في الاقتصاد و $(n + \delta)k$ الذي يعبر عن الفائدة الدنيا للشركات و من ثم يمكن رسم البيان التالي:

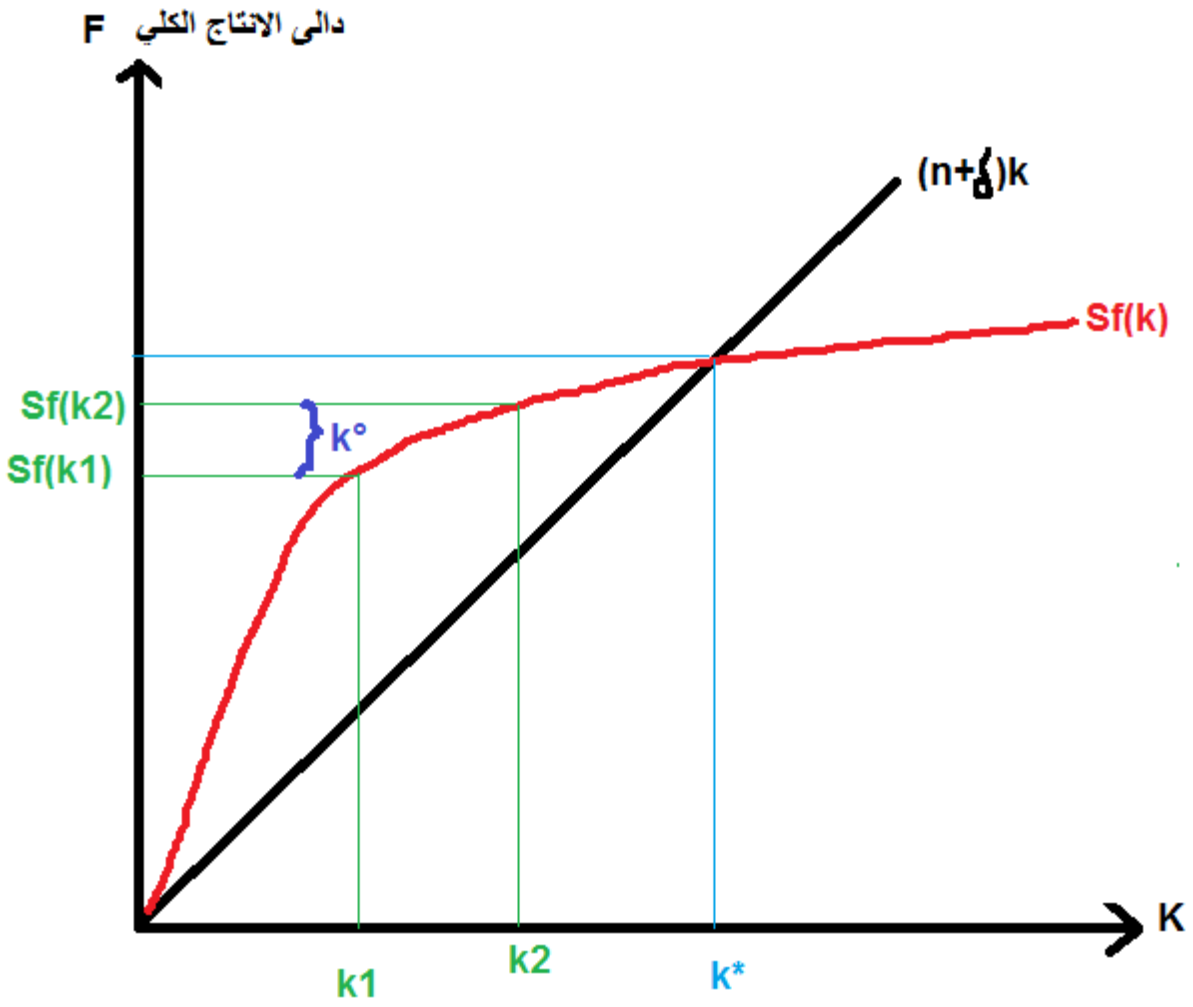

*K تعبر عن رأس المال الفردي الموافق للنمو المتوازن للاقتصاد.

- بما أن في النقطة k_1 نلاحظ ن الادخار الكلي $Sf(k_1)$ أكبر من الأرباح الدنيا للشركة $(n+\delta)k_1$ و بالتالي فان الفرق بينهما موجب أي أن التغير في كمية راس المال يكون موجبا و من ثم فان رأس المال الفردي في الاقتصاد سيرتفع الى k_2، و هكذا تتواصل في الحلقة الى غاية بلوغ *k و العكس صحيح اذا كان رأس المال الفردي أكبر من *k.
- النقطة *k توافق أعلى نقطة توازن و هي توافق المساواة التالية:

أي $k°=0$

نستخلص من هذا كله ان النموذج الديناميكي لسولو Solous الذي يبين أن النمو الاقتصادي يكون اكبر من معدل النمو الطبيعي (معدل انمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يوافق النمو الديمغرافي)، اذا كان راس المال الفردي k اقل من رأس المال الفردي التوازني k* .

و يكون النمو الاقتصادي أقل من معدل النمو الطبيعي اذا كان راس المال الفردي k أكبر من راس المال الفردي التوازني k* .

((أي عند نقطة التوازن k* فان k°=0 رأس المال الفردي معدوم، اذا كان k< k* فان النمو الاقتصادي يكون اكبر من معدل النمو الطبيعي، اذا كان k> k* فان النمو الاقتصادي يكون اقل من معدل النمو الطبيعي)).

مخطط سولو Solous:

من منحنى مخطط سولو ما هو الى كتابة أخرى لمنحنى الديناميكي لسولو حيث أننا نعلم انه اذا كنا في مرحلة t=0 فان رأس المال الفردي $k_0 = \frac{K_0}{N_0}$ و نعلم معدل النمو الديمغرافي n و كذا الميل الحدي للادخار و نسبة الاهتلاك يمكن رسم المخطط التالي:

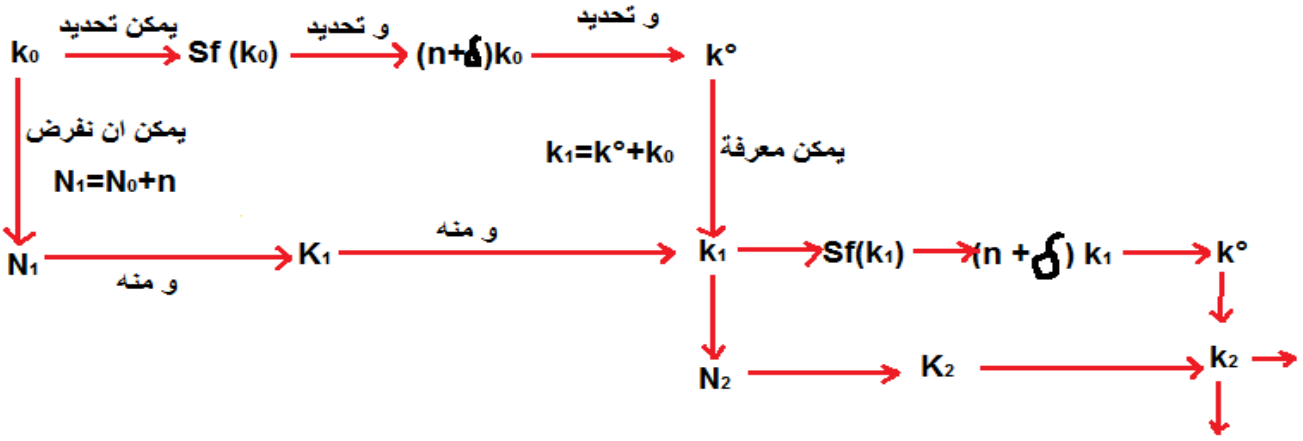

من هذا المخطط نلاحظ انه اذا كان رأس المال الفردي k_0 معلوم فيمكن حساب المقدار $Sf(k_0)$ ثم القيمة $(n+\delta)k_0$ و منه انطلاقا من معادلة سولو يمكن استنتاج k_1 لكن $k_0=\Delta k=k_t-k_{t-1}$ أي $k_t=k°+k_{t-1}$ و منه يمكن تحديد k_1 ، في نفس الوقت نعلم أن $N_1=N_0+n$ بمعنى أنه اليد العاملة في المرحلة الثانية تساوي اليد العاملة في المرحلة الأولى مضاف اليها النمو الديمغرافي ، و بما أننا نعلم أن $k = \frac{K}{N}$ فانه يمكن تحديد قيمة k_1 التي

تساوي $K_1=k_1.N_1$ و منه نستنتج انه انطلاقا من معطيات يمكن حساب رأس المال الفردي الجديد و يمكن تكرار هذه العملية مالانهاية من المرات.

بعض الخلاصات لنموذج سولو:

لنعتبر اقتصاد يتميز بمجتمع له سلوك يوافق ميل حدي للادخار قدره S1 ثم لأسباب معينة فان هذا المجتمع يغيير من سلوكه الاستهلاكي حيث يزيد من استهلاكه و يقلص من ادخاره حيث أن الميل الحدي للادخار يصبح S2 حيث S2<S1 يمكن رسم المنحنى التالي:

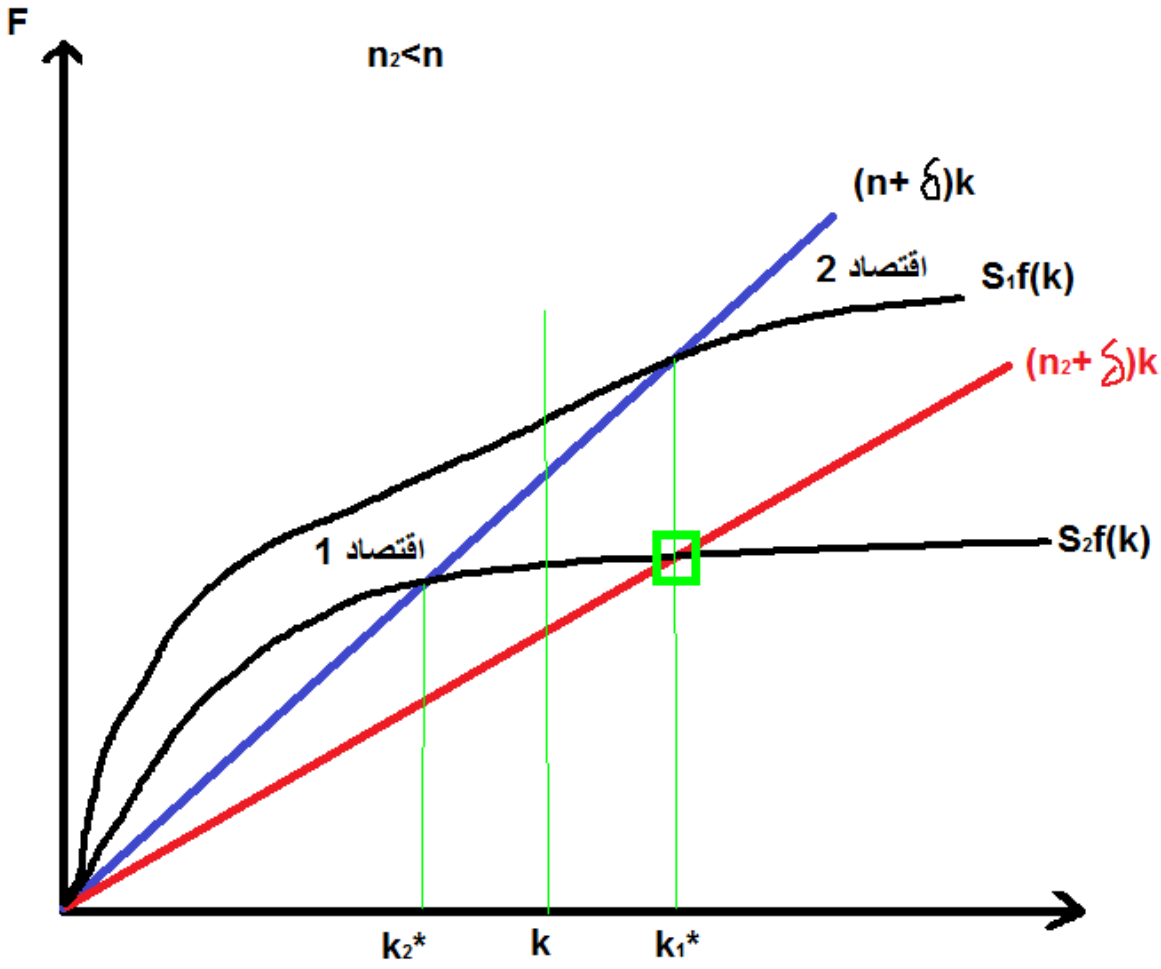

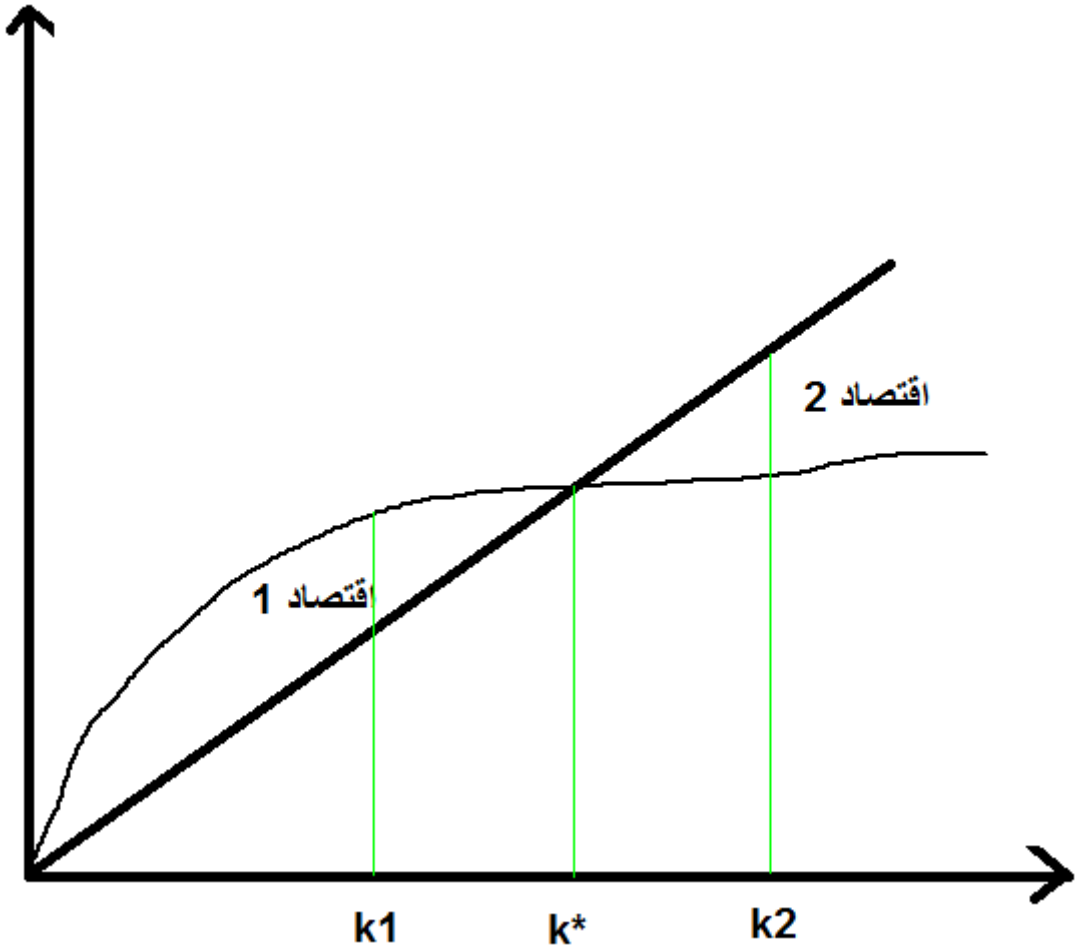

("" الاقتصاد 1 يجب أن يسرع نموه ليصل الى k* ←ـــــــــ أي له ادخارى ضعيف و نمو ديمغرافي مرتفع ←ـــــــــ ليصل الى k* يقلص من النمو الديمغرافي n "")

(""الاقتصاد 2 يجب أن يخفض من نموه ليصل الى k* ←ـــــــــ أي له ادخارى كبير و نمو ديمغرافي منخفض ←ـــــــــ ليصل الى k* يجب ان يرفع من النمو الديمغرافي n "")

نلاحظ من الرسم أن رأس المال الفردي يختلف من اقتصاد لآخر حيث انه في الحالة الثانية (S2) يكون رأس المال الفردي المتوازن K* أقل في الحالة 2 من الحالة 1 و بالتالي نستخلص أنه اذا كان اقتصاد يتميز برأس مال فردي قدره k1 فانه الاقتصاد الأول يجب أن يسارع نموه ليصل الى k1* أما بالنسبة للاقتصاد الثاني فانه يجب ان يخفظ من نموه ليصل الى k2* و بالتالي نستنتج انه لا يمكن مقارنة اقتصادين مختلفين هيكليا و لذلك فانه أصبح الكلام على النمو في الدول المتخلفة الدول المتقدمة على ذلك.

- للحفاظ على نفس رأس المال الفردي *k1 فعل هذا المجتمع أن يقلص من معدل النمو الديمغرافي n و هذا الذي يحصل حقيقة عند تطور الدول و انتقالها من التخلف الى التقدم.

القاعدة الذهبية:

"" النمو الاقتصادي يأتي عن طريق الوصول الى نقطة التوازن $k°=0$ ⇨ $k*$ ""

القاعدة الذهبية تبحث في تفسير أحسن نمو متوازن في اطار أحسن مستوى استهلاكي ممكن و من ثمة يمكن كتابة المعادلتين:

الاستهلاك في أقصى حدوده c=max و بعد التحليل الرياضي نتحصل على المساوات n=r أي معدل النمو الديمغرافي يساوي معدل الفائدة الحقيق r .

أي أن القاعدة الذهبية تنص على أن أحسن نمو متوازن مرفوق بأعلى استهلاك ممكن يتم اذا تحققت المساواة ما بين النمو الديمغرافي n و معدل الفائدة الحقيقي r.

- لكن هذه المساواة تعبر عن علاقة ما بين متغير خارجي و هو النمو الديمغرافي ومتغير داخلي و هو معدل الفائدة الحقيقي، لتفسير هذه النتيجة على المستوى الاقتصاد الكلي يلجأ الاقتصاديون الى الكتابة التالية:

نعلم ان : $sf(k) = (n - \delta)k \quad \Rightarrow \quad k* \Rightarrow k° = 0$

و بما أن n=r فانه $sf(k*) = (r - \delta)k*$ نضع $M = (r - \delta)k*$ و $S = sf(k*)$.

و منه $S=M_{min}$

اذا نستنتج ان القاعدة الذهبية تتحقق اذا تعادل الادخار الكلي S مع الربحية الدنيا للشركات و بالتالي يمكن على الحكومة التحكم في هذه المساواة عن طريق تعديل الادخار سواء بسياسة جبائية او بسياسة الاقتطاعات الاجتماعية.

سياسة النمو في الدول المتخلفة:

الدول المتخلفة تختلف عن الدول المتقدمة بخاصيتين هامتين و هما النمو الديمغرافي السريع و قلة رأس المال و من ثم يمكن رسم البيان التالي:

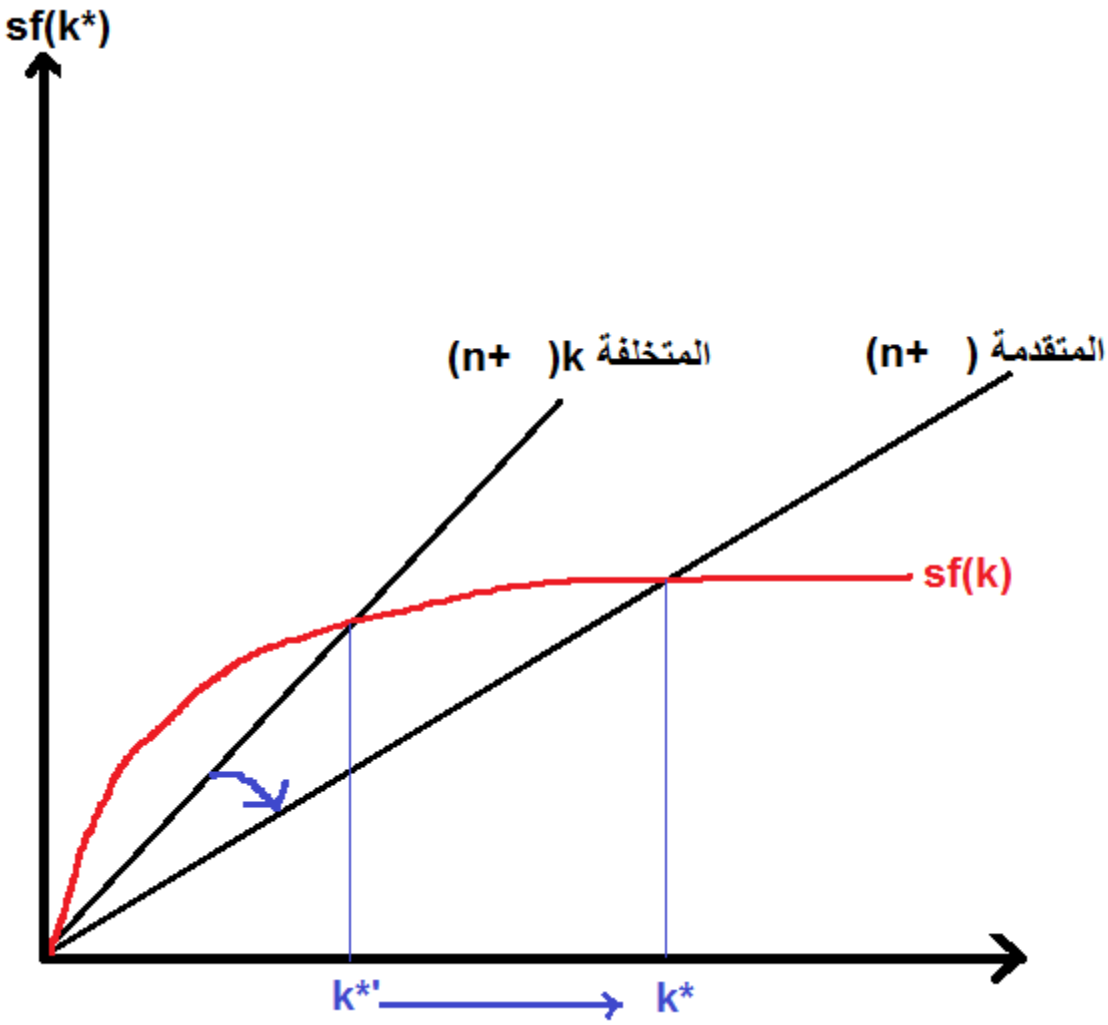

("" المتخلفة لها عدد سكان أكبر المتقدمة لها عدد سكان قليل"").

نستنتج من هذا المنحنى أن الدول المتخلفة و الدول المتقدمة لهما نموين متوازنين مختلفين و هذا يعني أنه ان الدول المتخلفة ستتقدم (ستنمو) الى غاية k*' و من ثم يتزايد نموها بقيمة النمو الديمغرافي ، و يكون أقل بكثير من k* الذي يوافق النمو المتوازن للدول المتقدمة ، أي ان الدول المتخلفة تبقى دوما متخلفة و الدول المتقدمة تبقى دوما متقدمة، للحاق بالدول المتقدمة يجب أن يكون هناك تدخل خارجي و يقترح الاقتصاديون استخدام سياسة الانفاق الحكومي لدفع الاستثمار الكلي و بالتالي زيادة قيمة رأس المال الفردي و مع الوقت سيؤثر هذا على معدل النمو الديمغرافي الذي سينخفض الى مستوى الدول المتقدمة ،

و منه تلتحق الدول المتخلفة بالدول المتقدمة (أي شرط تدخل الدولة في الدول المتخلف للحاق بالدول المتقدمة).

سؤال: ما هو أحسن نموا ديمغرافي؟.

الجواب:

- و يستنتج الاقتصادي من المعادلات السابقة **القاعدة الذهبية المذهبة (الامعة)** التي توافق ذلك النمو الديمغرافي n الذي يحقق أحسن نمو في اطار تعظيم الاستهلاك و الذي يجب أن يكون معادلا لمعدل الاهتلاك بالناقص $n = -\delta$

_

اختبار السداسي الثاني 2eme EMD

1- اذكر انواع الاحتكار و فسره؟ (05 ن).
2- دراسة العالم kaldor لظاهرة النمو الاقتصادي سمحت له باستنتاج بعض الحقائق، ما هي؟. (05 ن).
3- ارسم مخطط solow و اشرحه؟ (10 ن)